الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي يحي فارس بالمدية

معهد علوم الاقتصادية

مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

عنوان المذكرة

تأثير الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي

الجزائر كعينة (2003-2016)

من إعداد الطلبة :

- **سونة الميسوم**
- **قرمزلي بن يوسف**

تحت اشراف الأستاذ :

- **جيدر حسان**

سنة التخرج:**2022**

إهداء

- إلى الحبيب المشفّع ونور الهدى محمد ﷺ.
- إلى الوالدين الكريمين.
- إلى الزوجة الأبناء معاذ وياسر ومعتز.
- إلى الإخوة والأخوات و أبنائهم

إلى كل أفراد العائلة من قريب أو بعيد.

- إلى كل معلم تعب في تعليمي منذ دخول المدرسة إلى هذه اللحظة
- إلى كل الأصدقاء و زملاء العمل في مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بالمدية.
- إلى رفقاء الدراسة جميع طلبة تخصص إقتصاد كمي

سونة ميسوم

إهداء

إهداء

- إلى الحبيب المشفّع ونور الهدى محمد صلى الله عليه وسلم.
- إلى سندي في الحياة الوالدين الكريمين اطال الله عمرهما.
- إلى الإخوة والأخوات و أبنائهم
  إلى كل أفراد العائلة من قريب أو بعيد.
- إلى كل معلم تعب في تعليمي منذ دخول المدرسة إلى هذه اللحظة
- إلى كل الأصدقاء و الزملاء
- إلى رفقاء الدراسة جميع طلبة تخصص اقتصاد كمي

قرمزلي بن يوسف

إهداء

الفهرس

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
1	مقدمة عامة	1
2	**الفصل الاول: الاطار النظري للزكاة**	04
3	مقدمة الفصل الاول	05
4	المبحث الاول :مفاهيم حول الزكاة	06
5	المطلب الاول :تعريف الزكاة	06
6	المطلب الثاني : شروط وجوب الزكاة	07
7	شرط الملكية التامة للمال المزكي	08
8	شروط النماء أو القابلية للنماء	09
9	شروط بلوغ النصاب	10
10	شرط حولان الحول	11
11	المطلب الثالث: خصائص الزكاة	11
12	المبحث الثاني : الدور الاقتصادي للزكاة	12
13	المطلب الاول : اهمية الزكاة كأداة مالية	12
14	أهمية الزكاة كأداة لتوفير السيول اللازمة لتمويل التنمية	13
15	دور الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي في حالات التضخم و الانكماش	14
16	في حالة التضخم	14
17	الجمع النقدي لحصيلة الزكاة	14
18	الجمع المسبق لحصيلة الزكاة	14
19	التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة	15
20	حالة الانكماش والركود	15
21	الجمع العيني للزكاة	15
22	/ تأخير جمع الزكاة	15
23	زيادة الانفاق الاستهلاكي الزكوي	16

24	المطلب الثاني :الدور الاقتصادي للزكاة	16
25	الدور الاستثماري للزكاة	16
26	دور مؤسسة الزكاة في توفير الدعم التمويلي لمشروعات الكفائية الخاصة والعامة	16
27	دور مؤسسة الزكاة على مستوى ضمان مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية	18
28	دور مؤسسة الزكاة على مستوى تأهيل أصحاب المشروع الكفائية الخاصة و العامة	18
29	دور مؤسسة الزكاة وآثارها على مستوى الحركية الاقتصادية الكلية	19
30	دور مؤسسة الزكاة في ترشيد دور الدولة وتحقيق التوازن في ميزانيتها العامة	20
31	دور الزكاة في الحركية الاقتصادية النوعية المتعلقة بالعرض الكلي و الطلب الكلي	21
32	دور مؤسسة الزكاة في الحركية المتعلقة بالادخار الكلي و الاستثمار الكلي	23
33	دور مؤسسة الزكاة في الحركية اقتصادية التوازنية متعلقة بتوزيع الدخول و الثروات	24
34	دور مؤسسات الزكاة في مجالات التوظيف والاستخدام	24
35	المطلب الثالث :الدور الاجتماعي لمؤسسة الزكاة وآثاره الاقتصادية	24
36	دور مؤسسة الزكاة في التنمية الاجتماعية و الثقافية	25
37	دور مؤسسة الزكاة في الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره	25
38	تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي	26
39	تامين الاحتياجات الكفائية للمستحقين في المجتمع	26
40	المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي	27
41	المبحث الثالث: نطاق الزكاة	27
42	المطلب الأول: زكاة الثروة النقدية و عروض التجارة	27
43	الثروة النقدية	27
44	المقدار الواجب في زكاة الثروة النقدية	27
45	نطاق زكاة الثروة النقدية	29
46	الأسهم والسندات	30
47	زكاة عروض التجارة	32
48	عروض التجارة و عروض القنية	33

49	شروط زكاة عروض التجارة	33
50	خصائص زكاة عروض التجارة	34
51	صور زكاة عروض التجارة	34
52	وعاء زكاة عروض التجارة	35
53	كيف تحسب زكاة عروض التجارة	35
54	المطلب الثاني: زكاة الثروة الحيوانية	36
55	زكاة الثروة الحيوانية السائمة	36
56	زكاة الثروة الحيوانية غير السائمة	39
57	المطلب الثالث: زكاة الثروة الزراعية	39
58	خصائص زكاة الثروة الزراعية	40
59	المطلب الخامس: زكاة الثروة المعدنية و البحرية	43
60	المطلب السادس: زكاة كسب العمل والمهن الحرة	45
61	**الفصل الثاني :الاطار النظري للاستهلاك**	46
62	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستهلاك	53
63	المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك	53
64	المطلب الثاني: أنواع الاستهلاك	54
65	المطلب الثالث: دالة الاستهلاك	55
66	المبحث الثاني: المحددات والنظريات المفسرة للاستهلاك	60
67	محددات الاستهلاك	60
68	العوامل غير الدخلية في تحديد مستوى الطلب الاستهلاكي	64
69	المطلب الثاني : النظريات الكلية المفسرة للاستهلاك	65
70	– قوانين أنجل	65
71	نظرية الدخل المطلق	67
72	نظرية الاستهلاك عند kuznets	70
73	نظرية الدخل النسبي: (DUESEMBERRY)	70
74	نظرية الدخل الدائم : (FRIEDMEN)	72
75	نظرية دورة الحياة: (MODIGLIANI–ANDO)	76

76	نظرية كالدور (KALDOR)	79
77	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسلوك الاستهلاكي	81
78	المطلب الاول: النظريات المفسرة للاستهلاك بالدخل	81
79	نظرية الدخل المطلق	81
80	نظرية التنبؤات	83
81	نظرية الدخل النسبي	84
82	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستهلاك بالثروة	86
83	نظرية الدخل الدائم	86
84	نظرية دورة الحياة	87
85	نظرية كالدور	89
86	خلاصة الفصل	91
87	الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية	92
88	المطلب الاول: نمذجة معادلة الزكاة الكلية في الاقتصاد	93
89	زكاة الدخول الجارية	93
90	زكاة الدخول المدخرة	94
91	زكاة رأس المال	95
92	قيمة الزكاة الكلية في الاقتصاد	95
93	المطلب الثاني: صياغة المعادلة السلوكية للاستهلاك بمتغير الزكاة	96
94	المطلب الثالث :نموذج قياسي لأثر الزكاة على الاستهلاك	99
95	الخاتمة الفصل	107
96	خاتمة عامة	109
97	قائمة المراجع	114
98	جدول المعطيات	115

مقدمـــــــة عامـــــــة

ملخص البحث

لقد كان للزكاة أثر فعّال في التخفيف من مظاهر الفقر في المجتمع الإسلامية عبر التاريخ وذلك في الفترات التي طبّقت فيها الزكاة، وفي الزمن الذي كان فيه الأغنياء يؤدون الزكاة. وفي عصرنا نجد أنّ عددا من البلدان الإسلاميّة كان لها اهتمام بالغ بالزكاة، فأحدثوا لها مؤسسات تقوم على الزكاة جمعا وأداء وتنظيما لوجود حاجة إلى ذلك. ولعلّ من أهمّ القضايا المعاصرة في الزكاة التكفل بالفئات الهشة من المجتمع وهذا لانتشار الفقر في بلدان المسلمين على تفاوت بينها، بل الفقر المدقع في بعضها مما يؤول بصاحبه إلى التلف والهلاك. ومن ثمّ كانت مسألة تحصيل أموال الزكاة من المسائل البالغة غاية الأهميّة في فقه الزكاة المعاصر، فهي تشدّ اهتمام كثير من مؤسسات الزكاة في العالم الإسلامي. وتتأكد هذه الأهمية أنّ الزكاة إذا صرفت إلى مستحقيها تسدّ حاجاتهم ولو في أجل قليل نظرا لكثرة متطلبات الحياة و غلاءها.ولكن أصبح الاهتمام أكبر باستثمار اموال الزكاة لتصبح تقوم بسدّ حاجاتهم إلى أجل أطول ويجنبهم الفقر أكثر الحول وربّما الحول كلّه. ويضاف إلى ذلك أن التجربة بعض الدول الاسلامية في استثمار أموال الزكاة قد حققت نجاحا فائقا في التخفيف من مظاهر الفقر في القرى وضواحي المدن، والتعريف بها في دول أخرى له أهميّة حتى تتم الإفادة مستقبلا من هذا النموذج العملي التطبيقي في استثمار أموال الزكاة.

إشكالية البحث

تأتي أهمية الدراسة في كون الزكاة مصدر هام من مصادر التمويل، لما لها من دور فعال في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وعليه يأتي السؤال الرئيسي التالي :

- ما مدي تأثير أموال الزكاة على زيادة الانفاق الاستهلاكي ؟
- ما تأثير الزكاة على متغيرات دالة الاستهلاك الكلية؟

أهداف الدراسة

نسعى في هذا البحث بشكل أساسي في إبراز دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ،وذلك من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية :

1 ـ التعرف على بعض المفاهيم والأهداف التي تعالجها الزكاة اجتماعيا واقتصاديا في الجزائر

2 ـ التطرق الى بعض المفاهيم و المحددات للاستهلاك

3 ـ دراسة قياسية لأثر الزكاة كمتغير مستقل على الاستهلاك الكلي كمتغير تابع (حالة الجزائر).

الفصل الاول

الإطار النظري

للزكاة

مقدمة

إن الزكاة في الاسلام تعتبر اعادة توزيع صافية للثروة والدخل لصالح الفقراء ،غذ انه لاحظ فيها ولا قوي مكتسب "كما ان الزكاة من ناحية ثانية لا يدفعها الفقراء ، وانما الاغنياء هم وحدهم الذين يدفعونها وهذا ما نجد الرسول صلى الله عليه وسلم اوصى به معاذا عندما بعثه الى اليمن((..فأعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة في اموالهم ،تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم))و هذا بخلاف الضريبة التي نجدها حتى وإن اعفت مقدارا من الدخل الا انها تأتي عند الانفاق او الاستهلاك لتثقل كاهل الفقير ،خاصة اذا سلمنا بان الميل الحدي للاستهلاك مرتفع عند الفقراء مقارنة بالشرائح الاخرى.

ان نظرة الاسلام الى مسألة اعادة التوزيع نظرة متميزة ، فهو لم يترك هذا الدور لوسيلة واحدة وانما أخضعها انظام كامل ذي آليات مختلفة ،الزكاة ،الوقف ،الميراث ، الدية و الوصية ..و هذا حتى يتفاعل هذا النظام فيما بينه و يتوازن ، بحيث إنه يستطيع حتى و إن ظهرت بعض السلبيات في تطبيق بعض الوسائل فإن وسيلة أخرى من نفس النظام نكون قادرة على ازالة هذا الاثر السلبي.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الزكاة[1]:

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمس ، كما أن في تعريفها تحتوي على معاني عديدة ، بالإضافة إلى الأهداف والخصائص والشروط التي تنفرد بها.

المطلب الأول : تعريف الزكاة:

تعتبر الزكاة من الأسماء المشتركة بين المعنى(إخراج الزكاة)، وبين المضمون(العيني)، فهي من حيث المعنى تطلق على الفعل ذاته وهي تزكية المال، وهي من حيث المضمون تطلق على العين المزكى بها أي جزء من المال الذي يتم إخراجه كزكاة، ولذلك عادة ما يتم إخراجه كزكاة، ويتم تعريف الزكاة من الناحية اللغوية(المعنى)، ومن الناحية الشرعية(المضمون) كما يلي :

أولا :الزكاة في اللغة:

تعرف الزكاة في اللغة بالنماء والبركة والطهارة والمدح، فهي نماء ومن ذلك قولهم زكا الزرع، أي نما وطاب وحسن، وزكت النفقة إذ نمت وبورك فيها من ذلك قول الله تعالى:﴿ **أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ** ﴾ سورة الكهف الآية 74،فسميت الصدقة زكاة الواجب أخذها من المال لأن المال إذا زكا نما، وقيل سميت بذلك لأنها تزكو عند الله[2].

فالزكاة تكون سببا في النماء والبركة في المال بالخلف (التعويض) في الدنيا والثواب في الآخرة، فنعيم الآخرة لا ينافي سعة الرزق في الدنيا، بل الصالحون قد يبسط لهم الرزق في الدنيا مع مالهم في الآخرة من الجزاء الأوفى والمثوبة الحسنى بمقتضى الوعد الإلهي كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ**﴾ سورة الحديد الآية 18

[1] الرسالة المسجدية (الشؤون الدينية والاوقاف)

[2] مقدمات ابن رشد، المدونة الكبرى، المجلد الاول ، باب الزكاة، ص209.

والزكاة طهارة لأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل والشح، وطهرة من الذنوب والآثام كما في قوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا**﴾ سورة التوبة الآية 103، أي صدقة تنمى حتى يرتفعوا إلى مراتب المخلصين الأبرار.

والزكاة مدح إذا زكى الرجل نفسه أي وصفها ومدحها وأثنى عليها كما في قوله تعالى: ﴿**فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى**﴾ سورة النجم الآية 32.أي لا تمدحوها على سبيل الإعجاب ولا تشهدوا لها بالكمال والتقى فإن النفس خسيسة إذا مدحت وتكبرت فالله أعلم بمن أخلص العمل واتقى ربه في السر والعلن.

ثانيا:الزكاة في الشرع:

تعرف الزكاة في الشريعة على أنها قدر معين من النصاب من أموال معينة تخصص إلى مصارف معينة وهي فريضة مالية مشروعة بالكتاب والسنة النبوية الشريفة وإجماع العلماء والفقهاء وهي القاعدة الثالثة من قواعد الإسلام، وقد فرضت في العام الثاني من الهجرة، فمن جحد وجوبها فهو مرتد يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب ترك، وإن لم يتب قتل كفرا وماله لبيت مال المسلمين، ومن أقر وجوبها وامتنع من إخراجها أخذت منه كرها وإن بقتال[1] .

المطلب الثاني : شروط وجوب الزكاة:

يتضمن هذا البند الشروط أو الخصائص التي يجب توافرها في الأموال حتى تجب فيها الزكاة وتهدف هذه الشروط من ناحية إلى استيفاء الحاجات الأصلية للمزكي ودفع أي ضرر يمكن أن يقع عليه من إخراج الزكاة حتى يخرجها عن قناعة ونفس راضية ومن ناحية أخرى تهدف إلى إخراج الأموال وتقليبها وتداولها بين أفراد المجتمع بما يحقق الأهداف

[1] السيد عثمان ابن حسنين بري الجعلي المالكي، سراج السالك شرح أسهل الماسلك، دار الفكر بيروت، 1982، ص174.

الاجتماعية والاقتصادية السامية لفريضة الزكاة وتتمثل الشروط أو الخصائص التي يجب توافرها في الأموال حتى تجب فيها الزكاة في الآتي[1]:

1 ـ شرط الملكية التامة للمال المزكي:

من المعروف أن المال في الأصل هو مال الله فهو منشأه وخالقه وواهبه ورازقه لبني البشر كما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُم** ﴾ سورة النور الآية 33 ومعروفا أيضا أن كل ما تحوزه يد الإنسان من هذا المال بكل صوره وأنواعه إنما كان بسبب استخلافه من مالكه الحقيقي وهو الله سبحانه وتعالى كما في قوله تعالى: ﴿ **آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ** ﴾ سورة الحديد الآية 07 ،وبناءا عليه يجب على المستخلف أن يطيع أوامر ويطبق أحكام من استخلفه على ملكه والقيام بواجبات وتكاليف الخلافة فيه.

أما المقصود بشرط الملكية التامة للمال حتى تفرض عليه الزكاة فهو أن يكون المال مملوكا ويدا في حيازة صاحبه، بمعنى أن يكون المال بين صاحبه وأن تكون منافعه عائدة إليه ويتصرف فيه باختياره ولا يتعلق به حق لغيره.

أما إذا كان المال مملوكا يدا فقط ولكن الحيازة لغيره، كمال الضائع والمغصوب أو المسروق وهو ما يسمى مال الغمار، فلا تجب فيه الزكاة لأنه لا يمكن اعتبار صاحب المال غنيا حقيقة إذا كان ممنوعا من حيازته وليس من العدل فرض الزكاة عليه وهي لا تجب إلا على الأغنياء وإنما يطلب الزكاة عن عام واحد عندما يعود المال إلى حيازته مهما طالت مدة الغصب أو الضياع.

بناءا على هذا المعنى والتفسير لشرط الملكية التامة للمال فلا زكاة على[2]:

[1] كمال خليفة أبو زيد،أحمد حسين علي حسين،محاسبة الزكاة،الدار الجامعية الجديدة،مصر ،2002،ص39.

[2] فؤاد السيد أحمد حسين علي حسين، محاسبة الزكاة، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر 2000م.، ص 46.

1/ المال الذي ليس له صاحب معين مثل الأموال العامة والأوقاف الخيرية العامة.

2/ كما أنه لا زكاة على الديون الميؤوس منها أو المشكوك فيها إلا بعد تحصيلها بالفعل وتكون الزكاة عن عام واحد مهما طالت مدة الدين، أما الديون التي في حوزة الآخرين (المدينين) غير المعسرين ،أي الذين يرجى تحصيل الدين منهم في موعده، فهي تخضع للزكاة لأنها لا تخل بشرط الملكية التامة على الرغم من أن المال في حوزة الآخرين.

3- كما أنه لا زكاة أيضا على الأموال من مصادر حرام مثل الأموال المسروقة أو المغتصبة أو التي تم الحصول عليها بالرشوة أو النصب والاحتيال، فلا تجب الزكاة على الأموال المتحصل عليها من نفس المصادر.

أولا: لأن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبا.

ثانيا: لأنها ليست مملوكة لحائزها إنما يجب عليه أن يردها إلى أصحابها.

ثالثا: لما جاء في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في معنى الحديث قوله:**« لا يقبل الله صدقة من غلول»** والغلول هو المال المغتصب أو المسروق أو المستغل من المال العام الذي هو ملك لجميع أفراد المجتمع ومنهم الفقراء وسائر المستحقين للزكاة.

2-شروط النماء أو القابلية للنماء:

يجب أن يكون المال خاضع للزكاة مالا ناميا بالفعل أو قابلا للنماء، ومن أمثلة الأموال النامية بالفعل الأنعام التي تنموا نموا طبيعيا يزيد من الثروة الحيوانية والزروع والثمار التي تنموا بذاتها وتعتبر إيرادا جديدا وعروض التجارة التي تنمو نتيجة لما يتحقق منها من دخل وإيراد من خلال عمليات تداول السلع والمنتجات بالبيع والشراء، أما الأموال القابلة للنماء فمن أمثلتها النقود لأنها وسيلة للتبادل ومقبولة قبولا عاما وبالتالي يمكن نماؤها (زيادتها) بتشغيلها واستخدامها في المعاملات التي تعطي عائدا أو تدر دخلا وإلا أكلتها الصدقة لو تركت عاطلة.

أما الأموال غير قابلة للنماء مثل الممتلكات المقتناة للاستخدام الشخصي كالسيارات ودور السكن والأثاث والملابس كما لا تخضع أيضا للزكاة الأصول المقتناة بغرض الاستخدام في

التصنيع أو الإنتاج وليس بغرض البيع مثل الآلات والمعدات والمباني والتركيبات وما إلى ذلك لأنها لا تفي بشروط النماء وبالتالي يجب إخراجها من نماء المال دون أصله وإلا ترتب عليها نقص رأس المال مما يؤدي إلى إفقار الأغنياء و المجتمع ككل.

3- شروط بلوغ النصاب:

يعرف النصاب شرعا أنه القدر المعين الذي يجب أن يبلغه المال حتى تفرض عليه الزكاة، أما إذا كان المال المملوك أقل من هذا القدر المعين(النصاب) فلا يعتبر مالكه في عداد الأغنياء، بل يعتبر فقيرا لا يعفى فقط من أداء الزكاة بل يدخل أيضا ضمن مستحقيها. ولاشك أن ما يعتبر مالا لازما لسد الحاجات الأساسية للشخص المكلف بالزكاة سيختلف من شخص إلى آخر ومن بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر بحسب الأحوال وبالتالي فالشخص المكلف هو الأقدر على تحديد ما يعتبر حاجة أساسية لمعيشته وأسرته ومن يعولهم ويكفلهم وما زاد عن ذلك وبلغ نصابا يعتبر غنيا وتفرض عليه الزكاة، أما إذا كان المال فائض عن الحاجات الأصلية أقل من النصاب أو لا يوجد فائضا أصلا فلا زكاة عليه.

ويلاحظ أيضا أنه يجب أن يكون المال الذي يدخل في نصاب الزكاة خاليا من الدين وذلك لأن حق صاحب الديون سيكون له أولوية الأداء على حق مستحقي الزكاة ولذلك من كان في يده مال تجب فيه الزكاة وعليه دين فيجب عليه أن يستبعد من المال ما يفي بدينه ثم يزكي باقي المال الخالي من الدين إذا بلغ نصابا وإن لم يبلغ النصاب فلا زكاة فيه.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد نصاب واحد لكل الأموال، فالنصاب يختلف باختلاف نوع المال الذي تفرض عليه الزكاة وقد أوضح الرسول صلى الله عليه وسلم حد النصاب في الثروة الحيوانية والنقود والزروع والثمار وعروض التجارة وسيتم شرح قيمة النصاب الخاص بكل نوع من الأموال التي تجب فيها الزكاة.

4 –شرط حولان الحول:

ويقصد به مرور عاما هجريا كاملا أو اثني عشر شهرا قمريا على الملكية التامة للمال النامي أوالقابل للنماء والذي بلغ النصاب حتى تفرض عليه فريضة الزكاة ولا يسري هذا الشرط على كل أنواع المال التي تخضع للزكاة وإنما يسري على أنواع معينة فقط من الأموال التي تتصف بتغير عينها وتداولها مثل النقود وعروض التجارة والأنعام ويلاحظ على هذه الأموال أنها تحتاج إلى مرور زمن معين حتى يحدث فيها النماء، ولا يشترط دوران الحول على أنواع أخرى وهي التي تخرج من الأرض حيث تجب الزكاة في كل ما يخرج منها ولا يشترط فيها الحول لأن النماء يتحقق بمجرد استخراج المال

المطلب الثالث:خصائص الزكاة:

إن المفهوم من أن الزكاة حق للفقير من مال الغني وقصر دورها على ذلك قد استبعد كثيرا من أهداف الزكاة الأخرى فمفهوم الزكاة يتسع لأكثر من ذلك إذ لو كان المراد أنها حق للفقير في مال الغني فقط لوحدت المقادير والأنصبة ولما اختلفت بحسب اختلاف النشاط بعينه أو أنواع الثروة المختلفة، فلا يمكن لمن يمتلك أموالا سائلة ومزارع وماشية أن يزكيها مجتمعة بمعيار واحد ولكن لكل نشاط حكمه الخاضع له[1].

ومن هنا تتجلى خصائص الزكاة كالآتي:

1– إن المقدار الذي لا تجب فيه الزكاة لا يرتبط بالربح وإنما هو مرتبط بأصل المال كما في زكاة النقود أو أصل المال والناتج كما في زكاة الماشية أو الناتج فقط في الزروع ولا يتوقف إيتاء الزكاة على نتيجة العمل من ربح أو خسارة، أي أنه ينظر إلى الزكاة وكأنها عنصر من عناصر التكاليف يتحملها المزكي بصرف النظر عن نتيجة النشاط.

2– سهولة جمع الزكاة من المكلفين إذ لا ينظر إلى حسابات النتيجة حتى لا تؤثر على حجم الزكاة.

[1] فؤاد السيد المليجي ،حسين أحمد،مرجع سابق،ص 68.

3- تعد زكاة المال ركنا من أركان العبادة وهي خاصة بالمسلمين وتتسم بالثبات و الاستمرار وكل أيام السنة(مدار العام).

4- الزكاة تكليف من المولى عز وجل وقد روعي فيها العدالة الإلهية وبالتالي فلا اعتراض ولا تظلم لأن أساسها "التكاليف" التكليف من الله عز وجل.

5- تتسم زكاة المال بالمعلومية حيث أن أحكامها قاطعة وواضحة لا تقبل التأويل أو التفسير.

6- تقوم زكاة المال على مبدأ أنها نفقة واستخداما للمال وليست تكلفة عليه وبذلك لا ينقل عبؤها على المستهلك.

7- تعد زكاة المال حافزا على استثمار الأموال وعدم اكتنازها لتحقيق السيولة النقدية.

8- الزكاة يتعين توزيعها في مصارفها الشرعية التي حددها المولى عز وجل.

9- تطبيق مبدأ السنوية(الحولية) والفقه الإسلامي يحدد السنة القمرية مدة زمنية لحدوث النماء وعلى المكلف أن يؤدي الزكاة مما يمتلكه بعد تقويمه بالقيمة السوقية بعد مرور الحول ويستثني من ذلك زكاة الزروع والثمار.

10- لا يخضع للزكاة المال المكتسب من غير النواحي الشرعية.

المبحث الثاني : الدور الاقتصادي للزكاة

المطلب الاول : اهمية الزكاة كأداة مالية

إن للزكاة وضيفة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية...وفضلا عن ذلك فهي أداة مالية مساعدة ومكملة لأدوات السياسة النقدية في حال تحقيقي الاستقرار النقدي ،ذلك أن التأثير في نسبة 10% الى 14% من الدخل القومي في مرحلة الجمع و التحصيل، أو في مرحلة التوزيع و الانفاق لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات

النقدية، ويتوقف ذلك الدور على طرق إعمال هذه الاداة المالية أثناء تحصيل الايرادات من الاوعية الزكوية المتنوعة سواء كانت أصول رأسمالية أو دخولا متنوعة متولدة من استغلال هذه الاموال وبالتالي تنمو حصيلة الزكاة وتتحدد بنمو وتطور النشاط الاقتصادي ، وإذا أخذنا الجزائر كمثال على التأثير النقدي للزكاة،نجد أن إجمالي الناتج القومي يزيد عن 50 مليار دولار سنويا فاذا اقترضنا بأن نسبة الزكاة في الجزائر كدولة تملك موارد معدنية و طاقوية تبلغ 10% كمتوسط للنسبتين المشار اليهما سابقا نلاحظ أن نسبة الزكاة تقدر بـ5.1 مليار دولار اي حوالئ 1020 دينار جزائري (سعر الصرف 1دولار 200دينار) فالتحكم في طريقة جمع وتحصيل وإنفاق هذه الحصيلة له تأثيرات ايجابية في مجال تحقيق الاستمرار النقدي الذي يتناسب مع طبيعة الاوضاع الاقتصادية السائدة ، ونلاحظ من جهة اخرى بان عدم اخذ طبيعة التكامل بين الادواة النقدية والمالية سيؤثر سلبا على الاستقرار المطلوب.

+ اهمية الزكاة كأداة لتوفير السيول اللازمة لتمويل التنمية

تنبع اهمية الزكاة باعتبارها اداة اتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية من جانبين على الاقل:**الاول** ويتمثل في وفرة الحصيلة والتي قد تصل الى 14% من الناتج القومي الامر الذي يجعلها مصدرا مهما للتمويل ،أما **الثاني** فيتمثل في الدور الاستثماري للزكاة بحيث ان لها وظيفة انتاجية تتمثل في استثمار جزء من حصيلتها في مشاريع انتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ى متجدد لمستحقيها.

فبقدر زيادة الكفاءة التحصيلية للايراداة الزكوية بقدر تزايد طاقتها التمويلية لمصاريفها المحددة والمتنوعة في آن واحد الامر الذي يضمن انسياب قدر دائم من السيولة الى المجالات الاساسية و هذا يخفف و يحد من اللجوء الى الادوات التي تزيد من الاضطرابات الاقتصادية ...

+ دور الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي في حالات التضخم و الانكماش

في ضل الاوضاع الاقتصادية المضطربة مثل حالات التضخم ،و حالات الانكماش والركود، يمكن الاستفادة من الادوات النقدية والمالية الزكوية في تحقيق نوعية الاستقرار المطلوب.

1/ في حالة التضخم

تستخدم الادوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع و التحصيل،وكذا توجيه اساليب إنفاقها ،ونحن هنا سوف نتعرض لطرق الجمع و التحصيل و نتناول اساليب الانفاق المركزي و تأثيرها على التغيرات الاقتصادية ضمن المحاور اللاحقة:

أ/الجمع النقدي لحصيلة الزكاة

من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية المترتبة عن تخفيض حدة التضخم ى التقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الاثر الذي تحدثه الزكاة في هذا الميدان ،وقد أقر هذا المنحى قديما ابن تيمية بقوله "أما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة أو للعدل فلا بأس به..."وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقدا من جميع الاموال الزكوية و قد تلجأ الدولة لنسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تخفضها.

ب/الجمع المسبق لحصيلة اللزكاة

إن الدولة قد تلجأ الى الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بغية التأثير التخفيضي للكتلة النقدية المتداولة للحد من الاثار السلبية للتضخم و يكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة

حسب الظروف السائدة ،اذ قد تلجا الدولة الى جمع 50% جمعا مسبقا أو اقل من ذلك أو اكثر ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع و التحصيل أو أصحاب الاموال منعا للاكراه... إدا كان هؤلاء الممولون يمتلكون نصابا تجب فيه الزكاة ولعل هذا من الاراء المشهورة في الفقه الاسلامي ، فعند الجمهور أنه"يجوز تطوعا تقديم الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب وكذا بطلب من الدولة في حالة احتياجها و قيب وقت الوجوب إذا كان الممول مالكا للنصاب.

ج/التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة

إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية و السلع الرأسمالية و الانتاجية لصالح السلع الانتاجية سيؤدي الى زيادة العرض الكلي من خلال الانفاق الزكوي الانتاجي و الاستثماري و ذلك سيساهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية .

2/ حالة الانكماش والركود

تلجأ الدولة الى استعمال الادوات الايرادية المتعلقة بالزكاة من اجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي و من بين طرق التأثير نذكر:

أ/الجمع العيني للزكاة

قد تضطر الدولة أحيانا بغية التأثير في الوضع الاقتصادي الى الجمع العيني للزكاة كي لا تؤثر في الكتلة النقدية بالانخفاض بمقدار حصيلة الزكاة ، و بحسب الوضع السائد و درجته الانكماشية تكون نسبة الجمع العيني إلى إجمالي الحصيلة.

ب/ تأخير جمع الزكاة

قد تلجا الدولة الى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الاوضاع الاقتصادية السائدة فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخرها علة بعض الصحابة على ان

تبقى دينا عليهم، كما ثبت أن عم بن الخطاب رضي الله عنه قد أحرها في عام الرمادة نضرا لتدهور الأوضاع ألاقتصادية وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ.

ج/زيادة الانفاق الاستهلاكي الزكوي

من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الاصناف الثمانية بصورة تؤدي الى زيادة الطلب الكلي وإحداث حركية في الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في تغيير مستويات الركود و الانكماش و العودة الى اوضاع النمو الاعتبارية للاقتصاد الوطني.

وهكذا نلاحظ الدور النقدي للزكاة كأداة من ادوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ولم نتعرض لحالة التضخم الركودي التي نعتقد انها خاصة بالمنهج الرأسمالي الذي يقوم على آليات الربوية و تلعب فيه التكتلات الاحتكارية دورا محوريا بشكل يجعلها تقاوم الاثار السلبية للركود والانكماش على الاسعار ومن ثم الحفاظ على معدلات الارباح ولذلك فقد :"اصبح التضخم اكثر من اي وقت مضى سلاحا للحفاظ على معدل الريح. فالاحتكارات قادرة على الرغم من تناقص الطلب الحقيقي ومع توقع الهبوط فإنها تبادر الى تخفيض الانتاج من قبل ان يقع بالفعل..."

المطلب الثاني :الدور الاقتصادي للزكاة

+الدور الاستثماري للزكاة

1. دور مؤسسة الزكاة في توفير الدعم التمويلي لمشروعات الكفائية الخاصة والعامة

تساهم مؤسسة الزكاة بصورة مباشرة في التقليص المتوالي من تنامي ضاهرة الفقر والبطالة من خلال تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الكفائية وهي تلك المشرعات التي تهدف الى اخراج شريحة واسعة من حالة الفقر والاحتياج الى حالة القدرة والاستغناء في مجال تامين الاحتياجات الكفائية للإنسان ،وذلك من خلال مصرف الفقراء والمساكين

حيث يؤكد عدد هام من الفقهاء على اهمية الصرف الاستثماري للحصيلة وذلك لضمان استقلال المستحق عن الزكاة بعد انشاء مشروعه الكفائي من جهة ،وكزنه قد يصبح مصدرا للإيرادات الزكوية اذا تطور ذلك المشروع و اصبح وعاؤه في حدود الانصبة المحددة لدفع الزكاة.

ولذلك فهي تشجع على اقامة المشروعات الفردية و المؤسسات الحرفية ،يقول الامام النوري في تحديده لمقدار ما يصرف للفقير من الزكاة نقلا عن جمهور الشافعية :"قالو فان كانت عادته الاحتراف اعطى ما يشتري به حرفته و آلات حرفته قلت قيمة ذلك او كثرت ،ويكون قدره بحيث يحصل من ربحه ما يقي لكفايته غالبا تقريبا، ويختلف ذلك باختلاف الحرف و البلد و الاوقات و الاشخاص..و من كان تاجرا او خبازا او صرافا اعطي بنسبة ذلك ...و من كان خياطا او نجارا او قاضيا او غيرهم من اهل الصنائع اعطي ما يشتري به من الالات التي تصلح لمثله .. و إن كان من اهم الضياع (المزارع) يعطي ما يشتري به ضيعة او حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام"

ويضيف"فان لم يكن محترفا ،ولا يحسن صنعة اصلا ولا تجارة لا شيئا من انواع المكاسب اعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلادهم ولا يقدر بكفاية سنة " وقد تكون تلك الكفاية من خلال"شراء ما يدر عليهم ربحه ما يكفيهم ، على ان يحبس عليهم حى ب يباع و من ثم يمون هناك دخل ثابت مدى العمر "

بهذه الفلسفة الاقتصادية المتعلقة بطبيعة و شكل الدعم الذي تقدمه مؤسسة الزكاة ،يتبين ان احياءها يساهم في توفير تمويل مجاني لإنشاء منظومة واسعة من المشروعات الكفائية العامة و الخاصة، ويمكن ان يتم ذلك عن طريق تأسيس صندوق المشروعات الكفائية الذي تكون مهمته الصرف الاستثماري للزكاة لضمان دخل دائم خاصة لأصحاب المهن والخرف والصنائع عن طريق الدعم التمويلي الذي يخصص في اطار هذا الصندوق الذي يمكن ان يتولى تحصيل الايرادات الزكوية الناشئة عن تطوير المشروعات الكفائية العامة والخاصة ،

وقد يتولى مهام القرض الحسن لتطوير و مواجهة اوضاعها الصعبة نتيجة لتطور الاوضاع الاقتصادية خاصة في فترة الازمات.

كما يمكن للصندوق ان يقوم بدعم المشروعات الكفائية الاساسية و الاستراتيجية التي لابد منها للتطور الاقتصادي و الاجتماعي ويعجز الافراد و المشروعات الخاصة عن القيام بها لارتفاع تكاليفها او لانخفاض عوائدها.

2- دور مؤسسة الزكاة على مستوى ضمان مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية

يمكن ان تلعب مؤسسة الزكاة دورا معتبر في مجال تغطية مخاطر الاستثمار بالنسبة للمشروعات الكفائية الفردية و الصغيرة والمصغرة ، وذلك من خلال انشاء صندوق تغطية مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية الزكوية لهذا الغرض ضمن مصرف الغارمين ، وهذا سوف يزيد من حافز نحو الاستثمار ى القابلية للمخاطرة الاستثمارية والإقبال على انشاء المشروعات الاقتصادية .

3ـ دور مؤسسة الزكاة على مستوى تأهيل اصحاب المشروع الكفائية الخاصة و العامة

ان مؤسسة الزكاة في ضل التطورات المجتمعية الحديثة ستساهم في تكوين راس المال البشري الذي من خلاله تطور منظومة المشروعات الاقتصادية خاصة الكفائية، فتخصص جزءا من مصاريفها للتكوين التأهيلي لأصحاب المشروعات الكفائية لضمان حسن ادارة مشروعاتهم المستقبلية التي تضمن لهم الاستغناء عن المعونات الزكوية ، ويمكن ان يلعب صندوق دعم المشروعات الكفائية دورا مهما في هذا المجال...

+ دور مؤسسة الزكاة وآثارها على مستوى الحركية الاقتصادية الكلية

ان استقطاب الموارد الزكوية التضامنية بصورة دائمة ومتجددة في الاقتصاد الاسلامي يؤكد المكانة الاساسية و الدور الذي يمكن ان تلعبه مؤسسة الزكاة في عملية التغيير الحضاري و التنمية الشاملة المستديمة.

وسوف نتعرض لذالك الدور على المستويات التالية:

أ/دور مؤسسة الزكاة في ترشيد دور الدولة و تحقيق التوازن في موازنتها العامة.

ب/ دور مؤسسة الزكاة في الحركية الاقتصادية النوعية المتعلقة بالعرض الكلي والطلب الكلي.

ج/ دور مؤسسة الزكاة في الحركية المتعلقة بالادخار الكلي والاستثمار الكلي.

د/ دور مؤسسة الزكاة في مجال توزيع الثروات والدخول.

هـ/ دور مؤسسة الزكاة في مجالات التوظيف و العمالة والاستخدام.

تعد مؤسسة الزكاة من اكثر مؤسسات التي تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و الثقافية بما تحقق لها من تراكم للموارد لتغطية النفقات المتعلقة بمجالات مهمة كثيرة بالمجتمعات الاسلامية.

وعادة ما ينظر اليها نظرة مبسطة من قبل البعض دون التعمق في جوهرها الحضاري و آثارها المتنوعة ، ولذا فقد اهملت في معظم البلاد الاسلامية وعطلت في بعضها الاخر وسيست في مجموعة اخرى.... وسنركز هنا على اهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و في الحركية الاقتصادية كأداة من الادوات الارادية السياسية المالية تتميز بوضع خاص من حيث طبيعة ايراداتها و تخصيص نفقاتها.

ان مؤسسة الزكاة نشأت في التاريخ الاسلامي من خلال التعبئة الاجبارية للموارد التضامنية لتامين السلع و الخدمات الاساسية والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل و تنشيط الحركية الاستثمارية و المساهمة في اقامة القاعدة الهيكلية ،و ان هذه المجالات اصبحت اليوم تستقطع جزءا هاما من ايرادات الميزانية العامة للدولة و تمويل احيانا بأدوات تزيد من حدة التضخم و قد عمل الاستعمار في معظم البلاد الاسلامية على تفكيك هذه المؤسسة الحضارية ولم تعمل الدويلات التي نشأت بعد الاستقلال على ربط الامة بمسارها الصحيح و لذلك استمر تقزيم تحجيم دور المؤسسات الحضارية و مازال الى اليوم،و تضخيم دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للأغراض السياسية من اجل تثبيت وجودها و حرمان المجتمع من الاثار الكثيرة التي تترتب على احياء و تطوير مؤسسات الخصوصية الحضارية مثل مؤسسة الاوقاف و مؤسسة الزكاة ومؤسسات المشاركة المالية و المصرفية.

+ دور مؤسسة الزكاة في ترشيد دور الدولة وتحقيق التوازن في ميزانيتها العامة

تؤدي الموارد الزكوية دورا حيويا في العملية التنموية يتعاظم بمقدار تزايد حجم الموارد الموجهة للاستثمار في النشاطات ذات العائد الاجتماعي الكبير ،فترتفع مساهمتها الايجابية في مجال الخدمات الاساسية الكفائية فتنخفض تبعا لذالك استثمارات والتكاليف العامة المرتبطة بميدان الخدمات بمقدار توسع و تطور مؤسسة الزكاة، بهذا الوضع يساهم بنسبة معتبرة لتخفيض النفقات العامة التي اصبحت ضرورة ملحة من جهة ، ويؤدي الى مشاركة اصحاب الاموال في تمويل تلك الخدمات من جهة ثانية ، و يساهم في تخفيض تكاليف ادارة وتسيير تلك الخدمات بنسبة تقدر بالفرق بين التكاليف العامة والتكاليف المرتبطة بإدارة وتسيير مؤسسة الزكاة من جهة ثالثة.

ولقد اثبتت التجربة التاريخية الدور الريادي لمؤسسة الزكاة في معظم البلدان الاسلامية و لكن الانحراف عن المذهبية الاقتصادية لتلك المجتمعات والاتجاه الى تقليد محاكاة التجربة الغربية ادى الى تعطيلها ومحاولة القضاء عليها حتى لا تقوم بدورها الحضاري الفعال. ونرى

اليوم بان حجم التحديات التي تواجهها هذه الدول ، يتطلب اعادة الاعتبار لهذه المؤسسة وتثمين دورها في عملية التغيير الحضاري الشامل.

ان تطور مؤسسة الزكاة بما تملكه من موارد وثروات ،دائمة ومتجددة يبرز أعلى درجات اعمال مذهبية الاقتصادية من خلال تحويل جزء من القوة الشرائية للأغنياء الى الفقراء و محدودي الدخل . و نعتقد بأنه كلما انتشرت القيم و العقائد تطورت مؤسسة الزكاة.

ان هذا التحويل لجزء من الدخول و الثروات في صورة انفاق استثماري و استهلاكي يقلل من دور الدولة الحالي في تغطية هذه الانشطة وبالتالي يقلل من الانعكاسات السلبية لهذا الدور و تكاليفه الناتجة عن :

أ/ تكاليف تعبئة و جمع و تحصيل الرادات العامة.

ب/تكاليف تسييرها و ادارتها .

ج/التكاليف الناتجة عن ارتفاع الضرائب و تطور اشكال التهرب .

هـ/ التكاليف الناتجة عن الانحرافات و عدم الاستقرار وتطور اشكال الفساد.

فهذه التكاليف تصبح مساوية للصفر ولا تتحملها الميزانية العامة بل ان معظمها تصبح مغطاة من قبل الموارد الزكوية و هذا ينعكس حتما على الوضع الاقتصادي و النقدي بشكل ايجابي. اذ ستتحول نسبة هامة من القوة الشرائية من المجالات الاستهلاكية الترفيهية الى الاستثمارات الكفائية... هذا ناهيك عن الاثار المترتبة عن هذه الحركية في ترشيد حجم الدولة ومجالات ووظائف تدخلها و تقليص حجم الفساد المرتبطة ببعض الارادات و النفقات العامة وترتفع تلك الكفاءة كلما كانت مؤسسة الزكاة مؤسسة مستقلة ضمن المنظومة المؤسسية للدولة.

ان تطور الموارد الزكوية يساهم في التأثير الايجابي على الميزانية العامة للدولة ، فمن جانب النفقات العامة يساهم في تخفيض الانفاق العام بمقدار تنامي حجم تلك الموارد التي توجه لتوفير السلع و الخدمات الكفائية و المساعدات الاجتماعية و الرعاية الإنسانية ويكون التخفيض بقدر حجم الموارد عبر امتدادها الزماني ، الامر الذي يمكن الدولة من الوصول الى ترشيد النفقات العامة من مدخل اشراك مؤسسة الزكاة في مجالات الاستثمار والاستهلاكي الكفائيين ،كما تساهم تلك الموارد في التأثير النوعي الايجابي على مستوى الارادات العامة ،

بتقليص الموارد الموجهة لتمويل بعض المجالات التي يمكن اقامتها عن طريق مؤسسة الزكاة وخاصة الايرادات المتعلقة بالضرائب و القروض و التمويل التضخمي وبالتالي ترشيد حجم الدولة الذي كلما ازداد ارتفعت تكاليفه و انتقل عبؤه و ثقله الى الاقتصاد الوطني، وكل ذلك يؤدي الى زيادة الادخار العام و تخفيض تكاليف دور الدولة في تأدية وظائفها المجتمعية.

+ دور مؤسسة الزكاة في الحركية الاقتصادية النوعية المتعلقة بالعرض الكلي و الطلب الكلي .

ان تطور مؤسسة الزكاة و تزايد حجم مواردها يحدث حركة توازنية ايجابية بين العرض الكلي و الطلب الكلي ، حيث كلما تطورت العوائد و المداخيل التي تحققها مؤسسة الزكاة كلما تنامت القدرات الشرائية و ادت الى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي للسلع والخدمات ،و الذي يتوسع بدوره بقدر تنامي المشروعات الكفائية الزكوية التي تساهم في تامين احتياجات الجهات المستفيدة بالسلع و الخدمات سواء كان ذالك بصورة مباشرة او غير مباشرة.

كما تكمن الحركية الايجابية في وجود تيار متدفق من الدخول من الفئات الغنية الى الفئات الاكثر حرمانا في المجتمع لضمان حد الكفاية بصيغ و اشكال متعددة ولا شك بان ذالك الدخل الموجه لمؤسسة الزكاة ، بقدر ما يساهم في تخفيض الاستهلاك الترفي لدي الطبقات الغنية فانه يساهم في زيادة القدرة الشرائية ، و بالتالي الطلب الفعال للعاملين بمؤسسة الزكاة و المستفيدين من مخصصاتها ، كالفئات المعدومة الدخل او المحدودة الموارد ، وكل ذالك يؤثر بشكل ايجابي على المعروض من السلع و الخدمات، وبالتالي زيادة عوائد و ارباح المؤسسات الاقتصادية و اعادتها للإنتاج و توسيعه وتجديده.

+ دور مؤسسة الزكاة في الحركية المتعلقة بالادخار الكلي و الاستثمار الكلي

ان احياء مؤسسة الزكاة يؤدي الى تحويل الموارد المكتنزة الى مجالات الادخار و قنواته الرسمية،و بالتالي زيادة القدرات الاستثمارية و تنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع و ذلك يؤدي الى تخصيص جزء من مدخرات الافراد للأنشطة و المجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ اصحاب الاموال على مدخراتهم و مواردهم لكي لا تقلق منها الزكاة في حالة عدم توظيفها و استثمارها و ذلك بمعدل تخفيض للأموال المكتنزة يصل الى 2.5%سنويا و تستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب .

فيزداد الادخار الاجتماعي التضامني ،ويرتفع الاستثمار الكفائي و يحدثان تأثيرات ايجابية في ارتباطهما بتطور النشاط ألاقتصادي وفي تقليصهما للتكاليف العامة التي تتحملها الدولة في اقامة المشاريع اللازمة لإنتاج السلع و الخدمات العامة والتحويلات الاجتماعية وإعانات البطالة و غيرها ، فتحدث حركية نوعية تتعلق بالادخار والاستثمار الكليين على المستوى الوطني .

+ دور مؤسسة الزكاة في الحركية اقتصادية التوازنية متعلقة بتوزيع الدخول و الثروات

ان تنامي الموارد الزكوية يساهم بشكل فعال في ترشيد عمليات توزيع الثروات والدخول سواء على مستوى توزيع الاولى لمصادر الثروة حيث يتحول جزء من تلك المصادر الى مؤسسة الزكاة ، او على مستوى توزيع عوائد عوامل الانتاج حيث يصبح جزءا منها يوجه الى مؤسسات الزكاة ،او على المستوى التوزيع التوازني حيث يتم تحويل جزء من عوائد عوامل الانتاج المتحققة لتكوين الموارد الزكوية وتوزيع منافعها وعوائدها على الجهات و الفئات المستحقة و كل ذالك يؤثر ايجابيا على حركية النشاط الاقتصادي لأنه يقلل من التركيز السلبي للثروات وبالتالي تصبح مؤسسات الزكاة الية من اليات توزيع الثروات و الدخول في الاقتصاد الوطني تتكامل مع باقي الاليات المؤسسية و يكمل توضيح ذلك في الشكل اللاحق :

+ دور مؤسسات الزكاة في مجالات التوظيف والاستخدام

ان احياء مؤسسات الزكاة كمؤسسة مستقلة بصلاحيتها التنظيمية وسلطتها الشرعية سوف يؤثر ايجابا على مستويات التوظيف و الاستخدام سواء على مستوى العاملين و الموظفين و الخبراء بهذه المؤسسة (العاملين عليها) او على مستوى الانشطة الاستثمارية والحركية الاستهلاكية التي تحدثها فتؤدي الى التأثير الايجابي في مجالات التوظيف و العمالة

ويمكن تلخيص دور المؤسسة الزكاة دور مؤسسة وأثارها في الشكل اللاحق:

المطلب الثالث :الدور الاجتماعي لمؤسسة الزكاة وآثاره الاقتصادية

تلعب مؤسسة الزكاة دورا هاما في المجل الاجتماعي و الثقافي والسياسي على المستويات التالية:

-التنمية الاجتماعية والثقافية .

-الحد من انتشار الفقر و احتواء آثاره

-تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي

-تأمين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرمة في المجتمع

-المساهمة في تحقيق التضامن المجمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي

+ دور مؤسسة الزكاة في التنمية الاجتماعية و الثقافية

تساهم الموارد الزكوية مساهمة كبيرة في الارتقاء بالجوانب الثقافية و الاجتماعية و السياسية للإنسان من خلال توفيرها فرض التعليم ،و الرعاية الصحية ، والتربية الدينية ،والانتفاع بالسلع والخدمات الكفائية، وبالتالي كان لها دور هام في الارتفاع بالمستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع الاسلامي رغم تقليص دورها في الوقت الحاضر.

+ دور مؤسسة الزكاة في الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره

ان رصد الموارد و الامكانيات وتخصص منافعها للفئات والجهات المحتاجة يساهم في الحد من انتشار الفقر واحتواء أثاره السلبية .حيث أصبح هناك قطاع من اكبر قطاعات الاقتصاد الوطني يساهم بشكل اساسي في تلبية احتياجات افراد المجتمع ، الذي تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم ،فمؤسسة الزكاة تميز في الانتفاع بسلعها وخدماتها بين المنتفعين على اساس دخولهم.

ان هذه المؤسسة ساهمت في محاربة الفقر، والحد من انتشاره على مستوى المجتمع ككل. وبالتالي كانت منذ نشأتها مؤسسة في مواجهة الفقر ى احتواء اثاره الخطيرة على المجتمع ، انها مؤسسة هدفها اخراج الناس من دائرة الفقر الى دائرة الغنى يقول الماوردي:"فالفقراء

يعطون حتى يستغنوا فيزول عنهم اسم الفقر،والمساكين يعطون حتى يستغنوا فيزول عنهم اسم المسكنة"

+ تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي

ان النمو التراكمي للموارد عبر الزمن ادى الى تحويل دائم للثروات من الطبقة الغنية الى سائر فئات وشرائح المجتمع فتكونت موارد كبيرة زكوية في خدمة الطبقة الفقيرة وتامين الاحتياجات الكفائية لها ، وتوفير السلع و الخدمات العامة التي تستفيد منها ، وهذا الوضع قلص من حدة التفاوت بين شرائح المجتمع المختلفة ، من جهة وخفف من حدة الصراع الطبقي المفضي الى توترات اجتماعية كبيرة ، من جهة ثانية الامر الذي انعكس ايجابا على الحياة الاجتماعية .

+ تأمين الاحتياجات الكفائية للمستحقين في المجتمع

لقد ساهمت مؤسسة الزكاة في مجالات الانسانية المتعلقة بتلبية الاحتياجات الكفائية للفئات المحدودة الدخل و الكفاية :"المعتبرة في الزكاة تحقيق الحوائج الاصلية من ماكل وملبس و مسكن و ثياب وكتب علم ووسيلة ركوب وتوفير خادم ان كان ذلك لازما لأمثاله و كل ما يليق به عادة من غير تقتير او إسراف

وان حد الكفاية يرتبط بظروف الزمان و اوضاع المكان و لذلك فان هناك حركية في سلم ترتيب الاحتياجات تتناسب مع مستويات التقدم الاقتصادي و الاجتماعي .

و الفقه الاسلامي بآرائه المشهورة المتعلقة بتامين تلك الاحتياطات بصورة دائمة سنوية او خلال عمر الانسان ، وبطرق مختلفة مباشرة او غير مباشرة.

+ المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي

لقد ساهمت مؤسسة الزكاة في توسيع ميادين التضامن الاجتماعي الذي يشكل اللبنة الاساسية لتماسك المجتمع،وضمان الاستقرار الاجتماعي ،الذي يساعد على التطور و التقدم المجتمعي. فقد شكلت الموارد الزكوية التضامنية التي تنمو باستمرار احد الخصائص المميزة للمجتمعات الاسلامية في فتنة ارتباطها بخصائصها الحضارية . وكلما تطورت الجوانب العقائدية و الاخلاقية تطور دور مؤسسة الزكاة في تحقيق التضامن الاجتماعي وضمان الاستقرار المجتمعي اللذين تعد مجتمعاتنا المعاصرة بأمس الحاجة لهما.

و ان تحقيق الاستقرار الاجتماعي يساهم في توفير المناخ الاقتصادي الملائم ،و الزكاة من خلال حركيات التحصيل و الانفاق تعمل على:"توفير مناخ اجتماعي و سياسي مستقر وهذا يقلل بدوره من عنصر المخاطر و يرفع من الميل للاستثمار

المبحث الثالث: نطاق الزكاة:

يتضمن نطاق زكاة المال كل نوع من أنواع المال النامي أو القابل للنماء ويمكن تصنيف هذه الأموال إلى سبعة أصناف بحيث تتضمن كل مجموعة منها أنواع الأموال ذات الخصائص المشتركة والتي تتماثل في القدر الواجب إخراجه عنها[1] وكذلك نعني بنطاق الزكاة الأموال التي تجب فيها الزكاة وهذا كالذهب والفضة والزروع والثمار وعروض التجارة والمعادن .....إلخ[2].

المطلب الأول: زكاة الثروة النقدية و عروض التجارة:

+ الثروة النقدية:

لم يعرف الإنسان البدائي النقود، إنما كان الناس يتبادلون السلع بعضها ببعض بطريقة "المقايضة" التي بها يتناول كل من المتبادلين للآخر عن سلعة تزيد عن حاجات في مقابل

[1] كمال خليفة أبوزيد، مرجع سابق، ص 354-355.

[2] السيد سابق،فقه السنة مرجع سابق، ص297.

حصوله منه على سلعة يحتاجها ونظرا لصعوبات هذا النظام وتطور المجتمعات فقد هدى الله الإنسان إلى استعمال "النقود" بديلا للسلع ووسيطا للتعامل ومعيارا اصطلاحيا يحتكم إليه في تقويم الأشياء والمنافع والجهود وتيسر التعامل والتبادل بين الأفراد.

وسوف نتطرق في هذا المبحث لأحكام الثروة النقدية وما يحتويه من عناصر مختلفة(ذهب، فضة وأوراق نقدية وحلي وأوراق مالية) ومن حيث خصائص هذه الزكاة ونطاقها ونصابها وكيفية تحديد وعائها.

أ/المقدار الواجب في زكاة الثروة النقدية:

أجمع أهل العلم من المسلمين على مقدار واجب في الثروة النقدية وهو ربع العشر(2,5 ٪) وذلك كما في قوله صلى الله عليه وسلم في الرقة(أي الفضة) ربع العشر ويلاحظ هنا أن الشريعة قد خفضت هذا المقدار الواجب في الثروة النقدية فلم تجعله العشر أو نصف العشر مثلا كما في زكاة الزروع والثمار لأن الزرع والثمر بالنسبة إلى الأرض وكالربح بالنسبة إلى رأس المال، بمعنى أن الزكاة فيه تكون على الربح مراعى فيه الجهد والنفقة، أما زكاة الثروة النقدية فهي زكاة على رأس المال كله سواء نمى أم لم ينم[1].

الجدول رقم (1): جدول يمثل زكاة الثروة النقدية:

زكاة الثروة النقدية	
النصاب	85 غرام ذهبا فأكثر
مقدار الزكاة	2,5٪
طريقة الحساب	المبلغ x 100/2,5
وقت الأداء	مرور سنة كاملة

المصدر: WWW.ISLAMIC.COM

[1] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص244.

ب /نطاق زكاة الثروة النقدية:

سنتطرق في هذه النقطة إلى ما يملكه المزكي من ذهب وفضة وما في حكمها من المستحدثات في وقتنا الحاضر وعلى هذا يتضمن نطاق الزكاة ما يلي:

1- **الذهب والفضة:** وجبت الزكاة في الذهب والفضة لاعتبارها وسيلة للتبادل ومقياس للقيم وكذلك كونها سلعة تباع وتشترى على أي شكل كانت، فتجد الزكاة على الذهب والفضة عندما تبلغ كلها، أي بذاتها أو مجمعة مع مال آخر من جنسها مثل النقود الورقية[1].

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن ما يستخدم من هذين المعدنين لسد حاجيات أساسية بالنسبة للإنسان مثل تعويض أسنان أو دعامات للعظام المكسورة أو في أدوات الجراحة والطب وفي هذه الحالة لا تجب الزكاة على الذهب والفضة المستخدمة لهذه الأغراض حتى لو بلغت نصابا.

2- **الحلي و التحف:** ويقصد بالحلي ما تتزين به النساء من ذهب وفضة وغيرها من الماس واللؤلؤ وما شابه ذلك وهنا وجب التفرقة بين أربعة عناصر:

1- إذا كان المقصود من حلي المرأة اتخاذه للتزيين وكان في حدود النصاب، أعتبر من الحاجات الأصلية للمرأة ولا زكاة عليه.

2- إذا كان الحلي المقصود للزينة زائد عن النصاب فتجب الزكاة على ما زاد عن النصاب محارة للتزيين الزائد وكنز الأموال في صورة حلي.

3- إذا اتخذت المرأة الحلي كوسيلة للادخار والاستثمار(تجارة) أي وضعته في يدها حفظا له من الضياع فقد صار نقدا لم يتعلق بحاجة أصلية وجب فيه الزكاة إذا بلغ النصاب بذاته أو مجمع مع غير وحال عليه الحول.

[1] فؤاد السيد المليجي، أحمدحسنين، مرجع سابق، ص360.

4- أي حلي غير مباحة كالتي يتخذها الرجال(مثل الخاتم و السلسة)، فتجب عليه الزكاة، أولا لأنه الممنوع لا يشجع بالإعفاء وثانيا لأن الحلي ليست من حاجيات الرجل ولا تتماشى مع مقتضيات الرجولة.

أما التحف فيقصد بها الأواني الذهبية والفضية بغرض الاستعمال أو التماثيل والمقتنيات بغرض الزينة والإسلام ينهى عن الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة وبالتالي فهما حرام على الرجال والنساء لأنهما تعد نقودا مكنوزة وثروة معطلة لذا وجبت فيها الزكاة متى بلغت النصاب بذاتها أومع غيرها من جنسها وحال عليها الحول.

3- النقود الورقية: لقد أصبحت النقود الورقية- باعتماد السلطات الشرعية- هي أساس التعامل بين الناس وبها يتم تقييم أثمان الأشياء ورؤوس الأموال وبها يتم البيع والشراء والتعامل داخل كل دولة.

وبناءا على هذا تعتبر النقود الورقية أموالا قابلة للنماء شأنها في ذلك شأن الذهب والفضة وبالتالي فهي تخضع للزكاة بنفس شروط الزكاة على الذهب والفضة من حيث النصاب الخالي من الدين والفائض عن الحاجيات الأصلية للمزكي ويلاحظ هنا أنه عند تحديد وعاء الزكاة يجب جمع كل النقود المتاحة للمزكي في نهاية الحول سواء كانت في يده أو في خزانته الخاصة أو في شكل أرصدة حسابات جارية في البنوك أو في شكل ديون لدى الغير مرجوة التحصيل أو في شكل أسهم أوسندات.

ج/ الأسهم والسندات (زكاتها):

تمثل الأسهم حقوق الملكية في الشركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم، كل سهم يمثل جزء من أجزاء متساوية لرأس مال الشركة وهو ينتج جزءا من ربح أو خسارة الشركة يزيد أو ينقص بحسب أحوال الشركة.

ويعتبر حامل السهم من ملاك الشركة وله حق التصويت في الجمعيات العمومية للشركة، يوجد لكل سهم قيمتين:

الأولى: تسمي (القيمة الاسمية) للسهم وهي القيمة التي صدر بها السهم أول مرة من الشركة.

الثانية: تسمي (القيمة السوقية) للسهم وهي التي تتداول في السوق (بورصة الأوراق المالية).

وتتأثر بالعرض والطلب على الأسهم. واضح مما سبق أن إصدار الأسهم وملكيتها وبيعها وشرائها والتعامل بها حلال لا حرج فيه ما لم يكن محل الشركة التي تكونت من مجموع الأسهم مشتملا على محضور كصناعة الخمور والتجارة فيها مثلا ولذلك يتم معالجة زكاة الأسهم كما يلي:

- (قيمة الأسهم في السوق + الأرباح)/ 2,5.
- وقت آدائها مرور سنة كاملة

أما زكاة السندات فيعرف السند بأنه تعهد مكتوب من المدين (شركة بنك حكومة) لحامله بسداد مبلغ مقدر من قرض في تاريخ معين نظير فائدة معينة.

ولا يمثل السند جزءا من حقوق الملكية ولكنه يمثل جزءا من قرض على المدين، وينتج السند فائدة محدودة عن القرض الذي يمثله لا تزيد ولا تنقص، ويصدر السند بقيمة اسمية معينة ،ثم يصبح له قيمة سوقية تزيد أو تنقص حسب ظروف العرض والطلب في بورصة الأوراق المالية ،ومهما يكن الحكم بالحل أو بالحرمة في هذه السندات فإنها رأس مال مملوك لصاحبه كالأسهم ،ولذلك أجمع الفقهاء على وجوب الزكاة فيها شأنها في ذلك وجوب الزكاة علي الحلي المحرمة:

(قيمة السندات في السوق)2,5.

وقت أدائها مرور سنة كاملة

وقد يقول قائل أن الفائدة التي تؤخذ عن السندات إنما هي ما حرام لأنها ربا فكيف تؤخذ منه الزكاة:

والإجابة على ذلك تتلخص في أنه لو تم إعفاءها من الزكاة لأدى ذلك إلي أن يقتنيها الناس بدلا من الأسهم، وبذلك يترك الناس الحلال إلى الحرام، إذن الحكمة من فرض الزكاة هنا هي للمنع والتخويف وليس للقبول والرغبة فيها[1].

الجدول (2): يمثل زكاة الأسهم والسندات:

نوع الورقة المالية	مقدار الزكاة
الأسهم	(قيمة الأسهم في السوق + الأرباح)X 2.5
السندات	(قيمة السندات في السوق فقط)X 2.5

المصدر: الأستاذ الشيخ: أبو زهرة نقلا عن دساسي رمضان سليمان، مرجع سابق ص 150، 151

+زكاة عروض التجارة:

لقد تم التعرف في الفصل السابق كيف فرض الإسلام زكاة سنوية بنسبة 2,5 ٪ على أصحاب الثروة النقدية نماء للمال وطهارة للنفس والمال وتبين أن الحكمة من فرض زكاة الثروة النقدية عل رأس المال ذاته ليس بغرض تخفيضه أو تآكله وإنما بغرض الحث والدفع على إخراج هذا المال إلى السوق واستثماره وتشغيله بما يحقق منافع عظيمة للمزكي نفسه من نماء لماله وتعظيم لدخله وللمجتمع ككل من حيث زيادة الإستثمارات وإتاحة فرص العمل للعاطلين ومساعدة الفقراء والمحتاجين كما سبق ذكره بالتفصيل في الفصلين السابقين.ولذلك يتم تحويل الكثير من الثروات الخاصة بأفراد المجتمع إلى استثمار الأموال في مشروعات خدمية وتجارية وصناعية في شكل شركات فردية أو شركات أشخاص أو شركات مساهمة وقد أصبحت هذه الشركات مصدرا هائلا لتنمية موارد وثروات المجتمع وأفراده.

[1] الأستاذ الشيخ أبو زهرة، نقلا عن دساسي رمضان سليمان،مرجع سابق، ص 150-151.

ولذلك فرض عليها الدين الحنيف زكاة سنوية مثل زكاة النقود شكرا لله على نعمائه ووفاءا بحق ذي الحاجة في هذه الثروات ومساهمة في المصالح العامة للدولة وقد أطلق الفقهاء على هذه الزكاة اسم "**زكاة عروض التجارة**".

1- عروض التجارة و عروض القنية:

يقصد بعروض التجارة كل ما تم إعداده لغرض البيع بقصد التجارة فيه وتحقيق الربح وهي تشمل كل أشكال البضائع والأموال التي تستخدم في أعمال التجارة بيعا وشراء سواء كانت سلع وخدمات أو أراضي ومباني وآلات أو ثياب أو جواهر أو حيوانات وزروع، باختصار عروض التجارة هي كل ما يعد للبيع والشراء بقصد الربح فتعرف عروض القنية في الفكر المحاسبي "بالأصول الثابتة"التي يتم اقتناؤها بنية الاحتفاظ بها بقصد استخدامها في أعمال الشركة في الأجل الطويل مثل أراضي، مباني، آلات، سيارات ولا تخضع هذه الأصول لفريضة الزكاة، أما عروض التجارة فتعرف في الفكر المحاسبي بالأصول المتداولة التي تحصل عليها الشركة بنية بيعها وتحويلها إلى نقود في الأجل القصير مثل استثمارات مالية والمدينون والمخزنون وتخضع هذه الأصول لفريضة الزكاة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول وذلك لأنها مال قابل للنماء.

أ/شروط زكاة عروض التجارة[1]:

ويقصد بها الشروط التي يجب توفرها في المال حتى يعتبر عروض تجارة ويخضع للزكاة المفروضة عليها وبالتالي فإن الإعداد للتجارة يلزمه شرطان هما:

" النية" و هي أن يكون الشراء بنية إعادة البيع "و الغرض أو القصد"وهو تحقيق الربح ولا يكفي في التجارة أحد العنصرين دون الآخر.

كما يشترط أيضا عدم قيام المؤدي للزكاة الازدواج في الزكاة وهو أخذ الزكاة من مال واحد مرتين في عام واحد ويشترط في مال التجارة الخاضع لزكاة عروض التجارة نفس شروط زكاة

[1] كمال خليفة أبو زيد، وأحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 96 .

الثروة النقدية من حولان الحول وبلوغ النصاب والفراغ من الدين والفضل عن الحوائج الأصلية.

ب/ خصائص زكاة عروض التجارة[1]:

تتسم زكاة عروض التجارة بالخصائص التالية:

- زكاة مباشرة على رأس المال القائم المتداول(النامي) عن طريق البيع والشراء لغرض الكسب.
- زكاة عينية تجب في عين المال النامي.
- زكاة حولية.
- زكاة تأخذ بعين الإعتبار المقدرة التكلفية للمكلف وتستبعد تكلفة الحوائج الأصلية للمزكي وما قد يكون عليه من ديون.
- زكاة نسبية مقدارها 2,5 ٪ .
- زكاة تستبعد الأصول الثابتة ولا تدخل في وعائها.

ج/ صور زكاة عروض التجارة:

- عمليات الشراء والبيع بغرض الكسب ويدخل في ذلك المشروعات التجارية سواء أكانت في شكل منشآت فردية أو شركات مساهمة أو شركات أشخاص أو شركات خاصة.
- عمليات الوساطة بين التجار والتي تسمى بأعمال السمسرة أو ما تقوم به شركات الإستيراد والتصدير.
- تأجير عروض التجارة للغير بأجرة.
- أعمال الصيرفة على اختلاف أنواعها ما دامت تتعامل شرعا أي لايتم التعامل بنفس جنس النقد.

[1] فؤاد السيد المليجي، وأحمدحسين علي حسين، مرجع سابق، ص122-123.

د/- وعاء زكاة عروض التجارة:

تأخذ الثروة التي يستغلها التاجر في تجارته عدة أشكال، فقد تكون في شكل بضائع أو في شكل ديون لدى الغير مرجوة التحصيل أو في شكل نقدي وهذه العناصر تمثل رأس المال المستثمر في التجارة ويطلق عليها محاسبيا رأس المال العامل.

ووعاء زكاة عروض التجارة يتضمن ثلاث مكونات رئيسية هي:

- رأس المال العامل النامي في بداية العام.
- صافي الأرباح التي تحققت خلال العام.
- الأرباح القابلة للتحقيق والمتمثلة في الزيادة في القيمة السوقية للمخزون عن التكلفة الخاصة بها.

وبالتالي فعلى المزكي إذا حل موعد الزكاة أن يضم كل أمواله من رأس مال وأرباح ومدخرات وديون مرجوة السداد ويقوم كذلك بجرد بضاعته إلى ما لديه من نقود، سواء إستغلها في التجارة أم لم يفعل ليتحصل على وعاء الزكاة وهو مجموع ما سبق كله، ثم يقارنه بنصاب الزكاة فإذا بلغت أو بلغ النصاب وجبت فيه الزكاة[1].

هـ/ كيف تحسب زكاة عروض التجارة:

الجدول رقم (3):جدول يمثل زكاة عروض التجارة:

النصاب	85 غرام ذهبا فأكثر
المقدار الواجب	٪ 2,5
طريقة الحساب	(قيمة البضاعة"بسعر السوق"+النقود المدخرة + الديون المنتظرة السداد " المرجوة"- ما على التاجر من ديون)x ٪ 2,5
وقت الأداء	مرور سنة كاملة

المصدر:www.islamic.com

[1] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص 339.

المطلب الثاني: زكاة الثروة الحيوانية:

لقد كانت المواشي والأنعام من أهم الثروات المعروفة في صدر الإسلام وما تزال كذلك في بعض المجتمعات المعاصرة وتنقسم الأنعام في الفقه الإسلامي إلى ثلاث مجموعات:

– أنعام تقتنى لغرض إشباع الحاجات الأصلية مثل الحيوانات العاملة التي تستخدم في حرث الأرض والسقي ونقل الأمتعة وما إلى ذلك وهي معفاة من الزكاة بإجماع العلماء والفقهاء لأنها غير معدة للنماء أو الإيجار بل تعد أصول ثابتة.

– أنعام سائمة أي راعية معظم أيام العام و تقتنى بغرض النماء والتوليد وتربى بدون تكلفة تذكر وتعتبر من الأصول المتداولة وبالتالي تجب فيها الزكاة.

– أنعام تقتنى بغرض تحقيق الإيراد مثل مواشي منتجات الألبان والتسمين وتجب فيها زكاة المستغلات إذ أنها من الأموال الثابتة ذات الإيراد.

1– زكاة الثروة الحيوانية السائمة:

1-1– خصائصها:

- هي زكاة مباشرة على ذات الأموال المستثمرة في الأنعام وليس في نتاجها وتعد تلك الأموال نامية نماءا فعليا.
- زكاة حولية.
- يشترط أن تكون الأنعام سائمة أكثر العام أي أنها ترعى معظم السنة.
- هي زكاة نسبية وتؤدي في الأصل عينا ولا يجوز إخراج ما يعادلها نقدا وتقوم بالتيمة السوقية.
- الزكاة تأخذ في الاعتبار المقدرة التكليفية للشخص المكلف بإدارة الزكاة.
- لا تؤخذ المعيبة بحيث يحدث نقص في قيمتها إلا إذا كانت كل الحيوانات معيبة.

1-2- شروطها:

- بلوغ النصاب وحولان الحول.
- أن تكون سائمة أكثر العام وأن لا تكون مقتناة لغرض العمل.

1-3- وعائها:

أ/ الإبل: ويقصد بها الذكور والإناث من الإبل، فإذا ملك المسلم نصاب الزكاة فيها حال عليها الحول وجبت فيها الزكاة على النحو التالي:

الجدول رقم(4):جدول يمثل زكاة الإبل:

الوعاء	مقدار الزكاة
1-4	لا شيء
5-9	شاة (1) من الغنم
10-14	شاتان (2) من الغنم
15-19	3 شياه من الغنم
20-24	4 شياه من الغنم
25-35	بنت مخاض:الناقة التي أكملت سنة ودخلت في الثانية
36-45	بنت لبون:وهي الناقة التي أكملت سنتين ودخلت في الثالثة
46-60	حقة:الناقة التي أكملت ثلاثا ودخلت في الرابعة
61-75	جذعة:التي أكملت أربع سنوات ودخلت في الخامسة
76-90	بنتا لبون(2)
19-120	حقتان (2)
121 فأكثر	في كل 40 بنت لبون وفي كل 50 حقة

المصدر:www.islamic.com

ب/ البقر:يقصد بالبقر جميع أنواع الفصيلة البقرية كالبقر والجاموس وتجب الزكاة في البقر حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(5): جدول يمثل زكاة البقر:

الوعاء	مقدار الزكاة
29-1	لا شيء
39-30	تبيع أو تبيعة:العجل الذي أتم سنتين(2) و دخل في الثالثة
59-40	مسنة: التي أكملت الثلاث (3) سنوات و دخلت الرابعة(4)
69-60	تبيعان(2)
79-70	مسنة(1)+ تبيع(1)
و يستمر	في كل ثلاثين (30) تبيع(1) و في كل أربعين مسنة(1)

المصدر:www.islamic.com

ج- الماعز:ويقصد بها الضأن والماعز وتجب فيها الزكاة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(6): جدول يمثل زكاة الغنم:

الوعاء	مقدار الزكاة
39-1	لا شيء
120-40	شاة واحدة(1)
200-121	شاتان(2)
399-201	ثلاث شياه(3)
499-400	أربع شياه
و يستمر	في كل مائة (100) شاة واحدة

المصدر:www.islamic.com

2/ زكاة الثروة الحيوانية غير السائمة: تشمل ماشية الألبان وماشية اللحوم ويتم تقسيم الثروة الحيوانية إلى ما يلي[1]:

أ- ماشية الألبان: هي التي يتم علفها بهدف التوالد وإدرار اللبن وهذه يحتفظ بأصلها وينتظر منها التوالد وإدرار اللبن ويخضع صافي إيرادها لزكاة المستغلات.

ب- ماشية اللحوم: هي التي يتم علفها بهدف تسمينها وبيعها أي بيع الأصل والنماء وهذه تخضع لزكاة عروض التجارة بنسبة 2,5 ٪ من المجموع الخاضع للزكاة بعد بلوغ النصاب ودوران الحول.

ج- زكاة مشروعات إنتاج الدواجن: إذا كان الغرض من اقتناء الدواجن هو الإتجار فيها تعتبر من الأصول المتداولة وتخضع الأموال وإيراداتها إلى زكاة عروض التجارة بنسبة 2,5 ٪ ،أما إذا كان الغرض من اقتناء الدواجن هو الإنتفاع بمنتجاتها من كتاكيت وبيض فيستحق عليها زكاة المستغلات إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول بنسبة 10٪ على صافي الإيراد.

المطلب الثالث: زكاة الثروة الزراعية:

تعرف باسم العشر أو زكاة الزروع والثمار وهي تمتاز عن زكاة الأموال الأخرى بأنها لا تشترط حولان الحول، بل تجب بمجرد الحصول عليها فهي تمثل نماء الأرض وغلتها وتجب الزكاة في جميع الزروع والثمار سواء أكانت معدة للإقتيات منها أم لا وذلك للتمييز إلا فيما يتعلق بتحديد السعر وفقا لمصدر الري وما نشاهده في عالمنا اليوم أن الثروات الزراعية والتي تنصب على الفواكه والخضروات والزهور وغيرها تحقق دخولا كبيرة وأصحابها بحاجة إلى الزكاة لتطهيرهم وتزكيتهم وقد عرض المفسرون أراء الفقهاء في هذا الموضوع ويرون وجوب الزكاة في جميع أنواع الزروع والثمار.

[1] فؤاد السيد المليجي، وأحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص233 .

1- خصائص زكاة الثروة الزراعية[1]:

- هي زكاة مباشرة على الناتج من استغلال الأراضي.
- هي زكاة غير حولية.
- يختلف توقيتها بحسب وقت الحصاد لكل نوع من الزروع والثمار وفقا لطبيعتها.
- هي زكاة تفرض على الناتج الصافي بعد خصم الديون.
- يمكن دفعها عينا أو نقد.
- هي زكاة مقدارها 10٪ إذا كانت الأرض تروى طبيعيا ولا تحتاج إلى كلفة و5٪ إذا كانت تروى إصطناعيا.
- لا يخضع ما دون النصاب للزكاة والنصاب يعادل خمسة أوسق.
- لا يجب التأخر في إخراج زكاة الزروع والثمار.

2- نصاب زكاة الزروع:

النصاب في زكاة الثروة الزراعية خمسة (5) أوسق أي ما يعادل 647كغ أما ما لا يقدر بالوزن فيرجع استعمال القيمة ولما كانت القيمة تختلف من زرع لآخر فيفضل اعتبار أوسط ما يوزن لأنه يتضمن موازنة بين حقوق ومصالح الفقراء والأغنياء.

3- المكلف بإخراج الزكاة:

يتحمل عبء الزكاة مالك الأرض إذا زرعها بنفسه، أما إذا أعطيت لغيره ليزرعها بدون مقابل فالزكاة هنا يتحملها الزارع للأرض أما في حالة المزارعة بالمشاركة أي أن صاحب الأرض والشريك يشتركان في زراعة الأرض فيعاملان على أنهما شخص واحد وتجب الزكاة عليهما معا.

[1] فؤاد السيد المليجي ،وأحمد حسين علي حسين،مرجع سابق،ص 233.

أما إذا كانت الأرض مستأجرة فيشترك المالك والمستأجر في الزكاة بعد استبعاد كل نفقات الزراعة و البذور و بلوغ النصاب.

المطلب الرابع: زكاة المستغلات:

يقصد بالمستغلات أنها كل الأموال المستثمرة في أصول بقصد تحقيق الكسب والنماء كالإيرادات التي تحقق عن طريق تأجيرها إلى الغير أو عن طريق بيع إنتاجها وهي نوعان[1]:

- نوع غير خاضع للزكاة يتمثل في المستغلات التي تملك لغرض الإنتفاع بها وليس لغرض تحقيقا إيراد.
- النوع الثاني من المستغلات التي تمتلك بغرض أو بقصد الإستحقاق وتحقيق الإيراد وبالتالي فهي نامية وتتوافر فيها كافة الشروط الأساسية لخضوعها للزكاة.

وهذا النوع من الأموال لم يرد دليل على وجوب الزكاة فيها لأنها استحدثت حديثا،إلا أن فريقا من العلماء اجتهدوا في استنباط ما يناسبها.

1-خصائص زكاة المستغلات[2]:

- هي زكاة مباشرة على نتاج الأموال المستثمرة في عروض غير متداولة ومقتناة بغرض تحقيق النماء.
- زكاة حولية.
- زكاة تفرض على الإيراد الصافي بعد طرح التكاليف والمصاريف.
- سعر زكاة المستغلات نسبية بمعدل 10٪ على صافي الإيراد.
- تخصم كل الديون التي على المكلف حتى ولو كانت شخصية.
- تراعي مقدرة المزكي وأعباؤه والتزاماته.
- نصابها 85غرام من الذهب مقدر وقت الإخراج، تؤدى نقدا نظرا لطبيعتها.

[1] فؤاد السيد المليجي، وأحمد حسين علي حسين، مرجع، سابق، ص 292-293.

[2] نفس المصدر، ص 294.

2- **طبيعة المستغلات و أنواعها:**

يقصد بالمستغلات الأموال التي تستثمر بهدف الحصول على غلتها أي تحقيق النماء ويحقق مستثمروا المستغلات فائضا نتيجة بيع خدماتها أو ما يتحقق من إنتاجها.

3- **نطاق المستغلات:**يشترط في الأموال المستثمرة والتي تخضع لزكاة المستغلات ما يلي:

- أموال مستثمرة في عروض غير مخصصة للتجارة.
- أموال مستثمرة في عروض غير مخصصة لإشباع الحاجات الأصلية لمالكها كالسيارات الخاصة ودور السكن.
- أموال مستثمرة في عروض تنمى بهدف تحقيق إيراد.

مما سبق فإن زكاة المستغلات تشمل ما يلي[1]:

أ- المباني السكنية ذات الإيراد أي العقارات التي يتم تشييدها وتأجيرها ومنه يخضع إيجارها لزكاة المستغلات.

ب- وسائل النقل المختلفة ذات الإيراد، كما هو الحال في مشروعات نقل الركاب والبضائع بمختلف وسائل النقل.

ج- مشروعات تربية الأنعام المعلوفة(سبق الإشارة إليها).

د- مشروعات مزارع الدواجن وينطبق عليها ما ينطبق على مشروعات المنتجات الحيوانية.

هـ- مشروعات المقاولات التي تقوم بأعمال البناء ويخضع صافي إيرادها إلى زكاة المستغلات.

و- مشروعات إنتاج العسل يخضع صافي إيراده لزكاة المستغلات .

[1] فؤاد السيد المليجي، وأحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 295.

4- وعاء زكاة المستغلات:

تجب زكاة المستغلات على صافي الإيرادات بعد استبعاد التكاليف و المصاريف التي أنفقت في سبيل الحصول على الإيراد كما يستبعد إهلاك العروض المستغلة و ذلك بهدف المحافظة على القيمة الحقيقية لرأس المال، كذلك يجب خصم الديون التي على المكلف.

المطلب الخامس:زكاة الثروة المعدنية و البحرية:

ستتناول الدراسة في هذا المطلب زكاة الثروة المعدنية والبحرية والتي تتمثل فيما أودعه سبحانه وتعالى في الأرض من موارده وقد أجمع الفقهاء على وجوب الزكاة في كل ما يستخرج من الأرض سواء أكانت على شكل معدن وركاز أو كل ما يستخرج من البحر.

أولا:زكاة المعدن والركاز و ما شابهها:

أ- **الثروة المعدنية:**هي تلك الثروة التي ركزها الله في باطن الأرض وهدى الإنسان إلى استخراجها بوسائل شتى ومن أمثلتها الذهب والفضة والنحاس، الحديد والنفط.....إلخ وقد أجمع الفقهاء على وجوب حق يؤخذ مما يستخرج من المعدن.

ب- **الركاز**[1]: هو مشتق من كلمة" ركز" ويراد به ما دفنه القدماء في الأرض وهو يختلف عن المعدن الذي خلق في الأرض.

1- خصائص زكاة المعدن والركاز وما شابهها:

- هي زكاة مباشرة على ما يستخرج من باطن الأرض،سواء أكان معدنا أو ركازا.
- زكاة عينية تجب في عين الثروة ومتى وجدت وأيا كانت ديانة صاحبها.
- زكاة غير حولية.
- يشترط بلوغ النصاب ما يعادل 85 غرام من الذهب على أساس القيمة السوقية الحالية.

[1] السيد سابق، مرجع سابق، ص 315.

2- نصابها:

اختلف الفقهاء في المقدار الواجب في المعدن، هل الخمس أو ربع العشر؟ فيرى بعضهم أن المقدار الواجب في المعادن هو ربع العشر قياسا على القدر الواجب في زكاة النقدين ويرى البعض الآخر أن المعدن الذي يتطلب استخراجه تكاليف يخضع لزكاة النقدين (2,5 ٪) أما النوع الذي لا يتطلب نفقة فالمقدار الواجب فيه هو الخمس(20٪).

وهناك رأي آخر يقول أن كل ما يخرج من باطن الأرض ملك للدولة ولا يحوزه الأفراد، أما بالنسبة للركاز فقد أوجب فيه الفقهاء الخمس لأنه لا يحتاج إلى جهد لاستخراجه.

ثانيا: زكاة الثروة البحرية:

تشمل الثروة البحرية ما يتم استخراجه من الحلي مثل اللؤلؤ والمرجان وما يتم صيده من الأسماك أو الإسفنج أو غير ذلك من خيرات الله التي أودعها ونماها في البحر لخير العباد.

أما النصاب الواجب بلوغه في زكاة مستخرجات البحار فيرى الفقهاء أن يقاس بالنسبة إلى نصاب المعادن، أي 85 غرام من الذهب.

كما تجب التفرقة بين المستخرجات بدون كلفة والمستخرجات بالكلفة ففي الحالة الأولى يكون مقدار الزكاة الخمس وفي الحالة الثانية ربع العشر وذلك من الناتج بدون خصم أية تكاليف.

المطلب السادس:زكاة كسب العمل والمهن الحرة:

من الأموال المستحدثة والتي تخضع للزكاة المال المستفاد ككسب العمل من الرواتب والأجور والمكافآت وما في حكمها ودخل المهن الحرة مثل الإيرادات التي يتحصل عليها الأطباء والمحامون وغيرهم من أصحاب المهن الحرة والحرف وبالتالي فإن زكاة كسب العمل والمهن الحرة تنقسم إلى قسمين:

أولا:زكاة كسب العمل:

هو كل دخل ناتج عن ارتباط الفرد بغيره سواء أكانت جهة حكومية أو شركة أو فرد ليقوم بعمل ما بدني أو عقلي أو هما معا، فدخله حينئذ يتخذ صورة الرواتب والأجور والمكافآت

وهذه الدخول تعتبر مالا مستفادا، إذا بلغت النصاب وجبت فيها الزكاة دون النظر إلى المدة الزمنية.

هناك نوع آخر من كسب العمل يحصل عليه الشخص عن طريق الإرتباط بعقد شركة تتمثل في حصة صافي الربح يحصل عليه الشريك وهو خاضع كذلك لزكاة كسب العمل.

1- خصائصها[1]:

- زكاة مباشرة على الإيراد الناتج عن العمل بصفة عامة.
- زكاة عينية تتعلق بالإيراد الناتج عن كسب العمل.
- زكاة نصابية بمعنى أنه يجب أن يصل الإيراد من كسب العمل نصابا معينا.
- تفرض على صافي الإيراد.
- زكاة نسبية السعر و تؤدى نقدا.

2- تحديد و حساب زكاة كسب العمل:

يقوم الموظف أو العامل بحصر ما تبقى له من كسب عمله في نهاية الحول فإذا بلغ النصاب يؤدي الزكاة بمقدار 2,5 ٪ كما يجوز للموظف أو العامل أن يقوم بضم كل عناصر ثروته الأخرى إلى مدخراته النقدية من كسب عمله في نهاية حوله ويزكي عن المجموع إذا توفرت فيه شروط الزكاة.

ثانيا: زكاة المهن الحرة و أصحاب الحرف:

العمل الذي يكسب منه العامل مالا ويباشره بنفسه دون أن يرتبط بغيره، فدخله في هذه الحالة دخل مهني مستمد من المهنة التي يمارسها، كدخل الطبيب والمهندس والفنان والخياط...إلخ.

[1] فؤاد السيد المليجي، وأحمد حسين علي حسين، مرجع سابق،ص 243.

1- نصابها:

أصحاب المهن الحرة والحرف يحصلون على دخولهم بطريقة غير منتظمة، فقد يكون يوميا كدخل الطبيب أو فترات كدخل المحامي والمقاول وهنا نكون أمام احتمالين:أولهما أن يعتبر النصاب في كل مبلغ يقبض، فما بلغ منه النصاب وجبت فيه الزكاة.

وثانيهما أن يضم الدخل أو المال المستفاد على فترات متقاربة فإذا بلغ الحول وجبت فيه الزكاة.

2- حسابها:

يتم تحديد وحساب زكاة مزاولة المهن الحرة والحرف وفقا للخطوات التالية[1]:

- تحديد الإيرادات الإجمالية خلال فترة معينة أن تكون على أساس حولي.
- استبعاد التكاليف والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على الدخل.
- استبعاد ديون المزكي.
- استبعاد تكلفة الحاجات الأصلية للمزكي.
- بالنسبة للمقدار الواجب في كسب المهن الحرة فقد اختلف الفقهاء، فالبعض يرى مقارنة المتبقي بالنصاب فإن بلغه تحسب الزكاة بنسبة 10٪ إذا حسب على الإيراد الصافي الإجمالي، أما إذا حسب على الإيراد الإجمالي أي دون خصم التكاليف فتكون النسبة 5٪ ويرى رأي آخر أن الواجب في الأموال المستفادة من المهن الحرة هو 2.5 ٪ وذلك تطبيقا للأصل الإسلامي في اعتبار الجهد مخففا لمقدار الواجب.

[1] فؤاد السيد المليجي، وأحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص256.

خلاصة الفصل الأول:

يمكن القول أن الزكاة ذلك المقصد الشرعي الذي شرعه المولى عز وجل من مال يؤخذ من الأغنياء ويرد على الفقراء لإكمال تزكية النفس من البخل والشح والوقوف على الأبعاد الروحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أن الزكاة تصرف على أوجه معينة أوجبها المولى عز وجل وهم الأصناف الثمانية.

وأن للزكاة أوجه تحصيل قادرة على كفاية الفقراء واحتضانهم المتمثلة في زكاة الأموال وزكاة العين أو الظاهرية شريطة التطبيق الفعال والمحكم لهذه الشعيرة الدينية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

للاستهلاك

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الاستهلاك.

إن الاستهلاك واحد من المفاهيم الأساسية التي يتناولها علم الاقتصاد وقد تعرض مختلف الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم إلى هذا المفهوم بجوانبه المتعددة لكنها في النهاية تؤدي الى معنى واحد وسنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الاستهلاك، أنواعه، بالإضافة الى بنية دالة الاستهلاك.

المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك.

يقصد بالاستهلاك "حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدامها استخداما نهائيا"[1].

كما يعرف بأنه "إنفاق الدخل على السلع و الخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية، و يعني الاستهلاك عادة(الإنفاق الاستهلاكي)، حيث أن مقدار الاستهلاك و الإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية متطابقين[2].

ويعني أيضا "استهلاك سلعة ما هو الكمية من هذه السلعة التي عن طريق استنفاذها يؤدي ذلك إلى الإشباع المباشر للأعوان الاقتصاديين المنتفعين دون المساس بنمو الإنتاج"[3].

كما يعني الاستهلاك "استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي ،وهذا الاستهلاك يمكن أن يرتبط بالاستهلاك الضروري كما هو عليه الحال في استهلاك السلع والمنتجات أو شبه ضروري أو كمالي كما أنه يرتبط باستهلاك سلع تنتهي بمجرد استخدامها، أي أنها تستخدم لمرة واحدة ولا يتكرر استخدامها،كما يمكن أن

[1] _ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية النشر والتوزيع و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002ء ص80.

[2] _ مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014 الطبعة الأولى،ص127.

[3] _ Bernard Bernier, Initiation à la macro-économique, Dunod, Paris, 1984 p155

يتضمن استهلاك سلع تدوم في الاستخدام لأكثر من مرة لفترة قصيرة أو لفترة طويلة ويطلق على هذه السلع اسم السلع الاستهلاكية المعمرة[4]".

إذن الاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات قصد إشباع حاجيات الأعوان الاقتصاديين،سواء كانوا أفراد أو مؤسسات.

المطلب الثاني: أنواع الاستهلاك.

هناك عدة أقسام للاستهلاك وذلك وفق عدة معايير نذكر منها مايلي[5]:

1 –على أساس الغرض من الاستهلاك:

حيث يقسم إلى نوعين الاستهلاك النهائي (الشخصي) والاستهلاك الوسيط (الإنتاجي) فالاستهلاك النهائي يشمل على الاستهلاك المرتبط بالأفراد و الهيئات المختلفة الذين يقومون بشراء السلع من اجل الاستخدام الشخصي أو العائلي،بينما الاستهلاك الوسيط يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات في العمليات الإنتاجية.

2 – على حسب الجهة المستهلكة:

وهنا يقسم إلى: استهلاك خاص(الفردي) واستهلاك عام (الجماعي) الاستهلاك الخاص هو عملية استخدام السلع و الخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات،أما الاستهلاك العام فهو الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة.

3 – بالاعتماد على مصدر السلع والخدمات المستهلكة:

ويقسم الاستهلاك في هذا المعيار إلى: الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتي، حيث في النوع الأول تكون عملية استعمال السلع والخدمات لإشباع الحاجات عن طريق شراء هذه السلع والخدمات من الأسواق مقابل مبالغ نقدية،بينما في النوع الثاني تكون عن طريق استهلاك جزء من الوحدة المنتجة قصد تلبية حاجاتها.

[4] _ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى جدار للكتاب الحديث، عمان ، 2007 ص142.

[5] _ ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، الطبعة الثالثة، دار الزهران، عمان، 2006 ،16 .

4 –على أساس نوعية الشي المستهلك:

ويقسم بدوره إلى : الاستهلاك السلعي والاستهلاك الخدماتي، فالاستهلاك السلعي هو استخدام لماله وجود مادي مثل الأغذية (السكر، الحليب) بغية إشباع حاجياتهم أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه استخدام ماليس له وجود مادي كالنقل والعلاج.

المطلب الثالث : دالة الاستهلاك

تعتبر دالة الاستهلاك الاداة التي توضح العلاقة ما بين الدخل المتاح للتصرف والاستهلاك و يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية[6]:

$$C = a + by_d$$

حيث:

a : ا لاستهلاك المستقل.

b : التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة (الميل الحدي للاستهلاك).

y_d :الدخل المتاح أو الدخل الممكن التصرف فيه.

c :الإنفاق الاستهلاكي.

الاستهلاك المستقل: وهناك من يشير له بحد الكفاف من الاستهلاك، أي انه مستقل تماما عن مستوى الدخل تحت التصرف[7].

الدخل المتاح: ويتحدد بطرح الدخل القومي مع الضرائب المباشرة منه و اضافة الاعانات اليه ويمكن صياغته رياضيا حسب المعادلة التالية[8]:

$$y_d = y-T+R$$

[6] _احمد الأشقر،مرجع سابق، ص85.

[7] _عبد القادر محمد عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الاسكندرية، 1997، ص67

[8] _ مختار متول ، النظرية الاقتصادية، الطبعة الأولى، بدون دار شر، الرياض ، 1993، ص89 .

حيث:

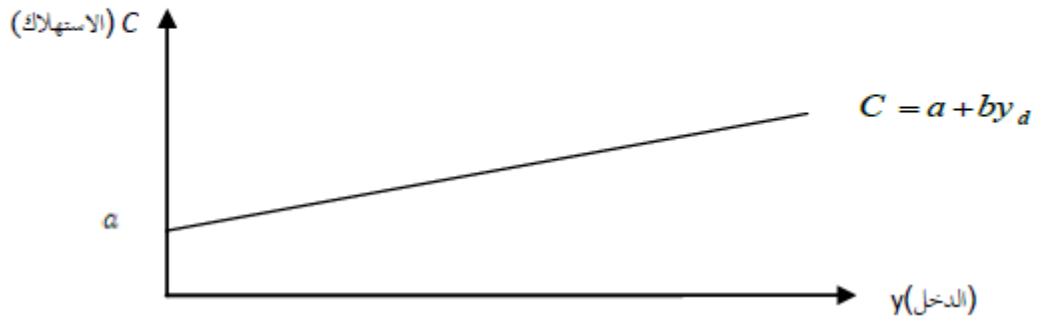
Y :الدخل القومي.

T :الضرائب المباشرة.

R :الإعانات.

- شكل دالة الاستهلاك:

الشكل رقم (1-1): دالة الاستهلاك الخطية.



المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:56.

ومنه يتبين[9]:

-أن منحنى دالة الاستهلاك يبدا من نقطة أعلى من نقطة الأصل، والذي يمثلها الاستهلاك المستقل، وهو لا يعتمد على الدخل حتى بافتراض ان الدخل القومي صفر.

-أن الاستهلاك يزداد بزيادة الدخل ولكن بنسبة اقل من نسبة زيادة الدخل.

2_ دالتي الاستهلاك في المدى الطويل والقصير:

دالة الاستهلاك طويلة المدى تمر بنقطة الأصل والتي تكون فيها تساوي الصفر نظرا لان كل محددات الاستهلاك متغيرة في المدى الطويل وبالتالي دالة الاستهلاك في هذه الحالة تكون كما يلي[10]:

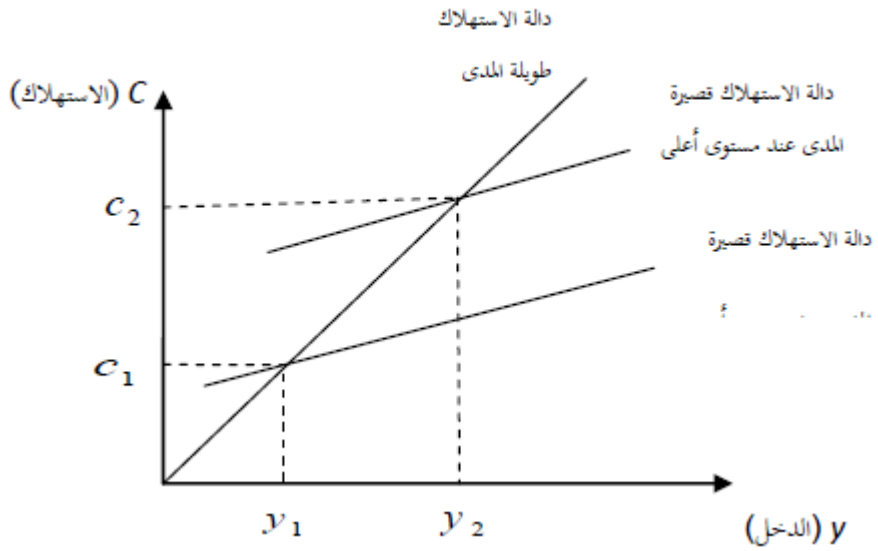
[9]_ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 144.

[10]_ مجيد ضياء الموسوي، مرجع سابق ص :155.

أما دالة الاستهلاك قصيرة المدى فلا تمر بنقطة الأصل وتقطع دالة الاستهلاك طويلة المدى ويعبر عنها رياضيا كما يلي[11]:

$$C = a + by_d$$

الشكل رقم(1-2): دالتي الاستهلاك في المدى الطويل والقصير.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص180 .

من خلال الشكل يتضح وجود دالتين للاستهلاك وهما[12]:

2- 1-دالة الاستهلاك في المدى الطويل: حيث يتحقق فيها التناسب بين الاستهلاك والدخل، أي أن دالة الاستهلاك تبدأ من نقطة الأصل، ومن ثم فان الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك بالصيغة الخطية لدالة الاستهلاك هذه، حيث تتخذ خطا مستقيما منصفا لزاوية نقطة الأصل ومن ثم يكون ميل دالة الاستهلاك ثابتا.

[11]_ مايكل ايد مجان، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ النشر، الرياض، السعودية، 1999، ص: 143 .

[12]_ فليح حسين خلف، مرجع سابق، ص ص : 153 _154

2-2- دالة الاستهلاك في المدى القصير: لا يتحقق فيها مثل هذا التناسب بين الاستهلاك والدخل، بحيث تتضمن دالة الاستهلاك كمية ثابتة موجبة يمثلها الاستهلاك المستقل، أي الكمية من الاستهلاك التي لا تتغير مع تغير الدخل، ومن ثم فان هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك يكون في هذه الدالة اقل من الميل المتوسط للاستهلاك.

3_الميل الحدي للاستهلاك (MPC) : هو ميل الأفراد الى انفاق جزء من دخلهم على السلع والخدمات والذي نرمز له في دالة الاستهلاك بالرمز **b**[13] .

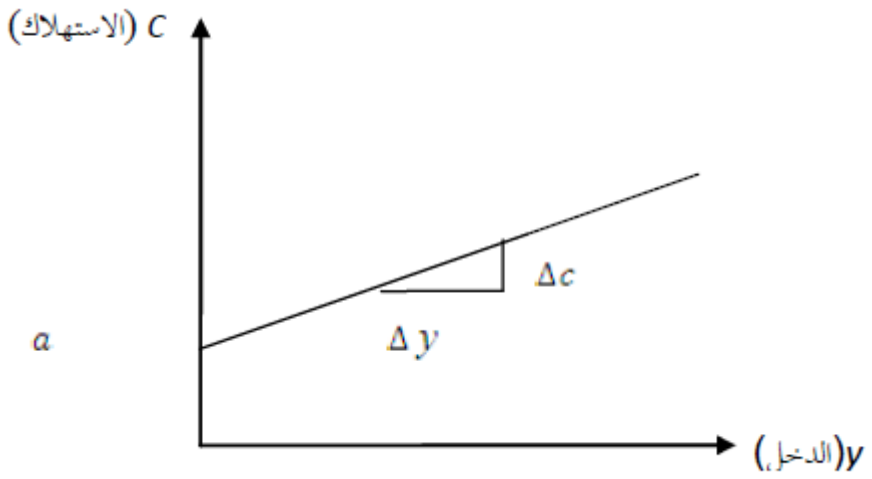
حسابيا هو عبارة عن مقدار تغير الطلب الاستهلاكي(ΔC) الى التغير في الدخل (Δ y)او هو مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة ويتم حسابه كمايلي[14]:

$$(MPC) = b = \frac{\Delta C}{\Delta y}$$

حيث: ΔC :هو مقدار تغير الاستهلاك نتيجة تغير الدخل.

Δ y :هو مقدار تغير الدخل.

الشكل رقم(1-3): الميل الحدي للاستهلاك.



المصدر:عمر صخري، مرجع سابق ،ص :57.

[13]_ سامي خليل، النظرية الاقتصادية الكلية، بدون دار نشر، الكويت، 1999، ص 96 .

[14]_ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص116.

الميل الحدي للاستهلاك(MPC)يكون دائما ثابت، وهو دائما أكبر من الصفر واقل من الواحد مهما كانت قيمة (y) أي: $0<b<1$

و بطبيعة الحال(y)لا يمكن ان تكون سالبة لان الدخل السالب ليس له أي مدلول من الناحية الاقتصادية.

4 –الميل المتوسط للاستهلاك (APC):هو عبارة عن حاصل قسمة الاستهلاك الكلي على الدخل المتاح اي[15]:$(APC)\frac{C}{Y}=$

(APC) :الميل المتوسط للاستهلاك(Average propensity to consume)

يبقى الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا في كافة مستويات الدخل بالرغم من ثبات الميل الحدي للاستهلاك في دالة الاستهلاك.

كما ان الميل المتوسط للاستهلاك يمكن ان يكون أكبر من الواحد اذا كان الاستهلاك اكبر من الدخل، ويكون مساويا للواحد اذا كان الاستهلاك يساوي الدخل، كما يمكن ان يكون اقل من الواحد اذا كان الاستهلاك اقل من الدخل.

5_العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك و الميل المتوسط للاستهلاك:

لتكن لينا دالة الاستهلاك التالية[16]:

$$c = a + by$$

بقسمة طرفي المعادلة على y نجد:

$$\frac{c}{y} = \frac{a}{b} + \frac{by}{y}$$

بالاختصار نجد:

$$\frac{c}{y} = \frac{a}{y} + b$$

حيث:

b :الميل الحدي للاستهلاك(MPC)

[15] _السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر 2007، ص 108.

[16] _أسامة بن محمد باحنشل، مرجع سابق،ص 82.

المبحث الثاني: المحددات والنظريات المفسرة للاستهلاك

المطلب الأول : محددات الاستهلاك

إن دراسة موضوع الاستهلاك تستدعي التعرض إلى دراسة محدداته حيث قد تكون هذه الأخيرة اقتصادية كالدخل، المستوى العام للأسعار ... الخ ، وقد تكون غير اقتصادية كمحددات ذاتية أو موضوعية.

1- المحددات الاقتصادية للاستهلاك:

1.1الدخل المتاح: ويعرف على أنه ذلك الأجر أو مقابل العمل الذي يبذله الفرد، ويكون غالبا موجه لاقتناء أو استهلاك حاجات والتي تكون دائمة أو غير دائمة، فعند إنفاق الأسر لأموالها في الاستهلاك تكون قد استهلكت في إطار ميزانية معينة، حيث لا تستطيع أسرة ما استهلاك ما تحتاجه أكبر من الدخل الذي تتوفر عليه، والدخل هنا عبارة عن أموال متاحة للأسر تتصرف فيه كما تشاء في إطار التصرف العقلاني للأسرة الاقتصادية ويمكننا أن نفرق بين نوعين من الدخل المناح.

- **الدخل الدائم:** وهو ذلك المبلغ من المال الذي تتحصل عليه الأسرة مقابل جهد فكري أو بدني مبذول في حدود فترة زمنية محددة في إطار طرق العالي مختلفة، وهذا حسب مستوى الدخل المتوفر.
- **الدخل المؤقت** : وهو ذلك الذي تتحصل عليه الأسر في وقت معير ويكون راجع للأرباح الموزعة من طرف المؤسسة كالمنح والعلاوات ، فهناك أسر تستمر على نفس وتيرة الاستهلاك رغم ارتفاع دخلها المتاح وتدخر الفائض من الأموال الذي التحصل عليه في إطار استثماراتها.

ويمكن تحديد العلاقة التي تربط الاستهلاك بالدخل الشخصي المتاح على أنها دالة المتغير فيها هو الدخل(Y)

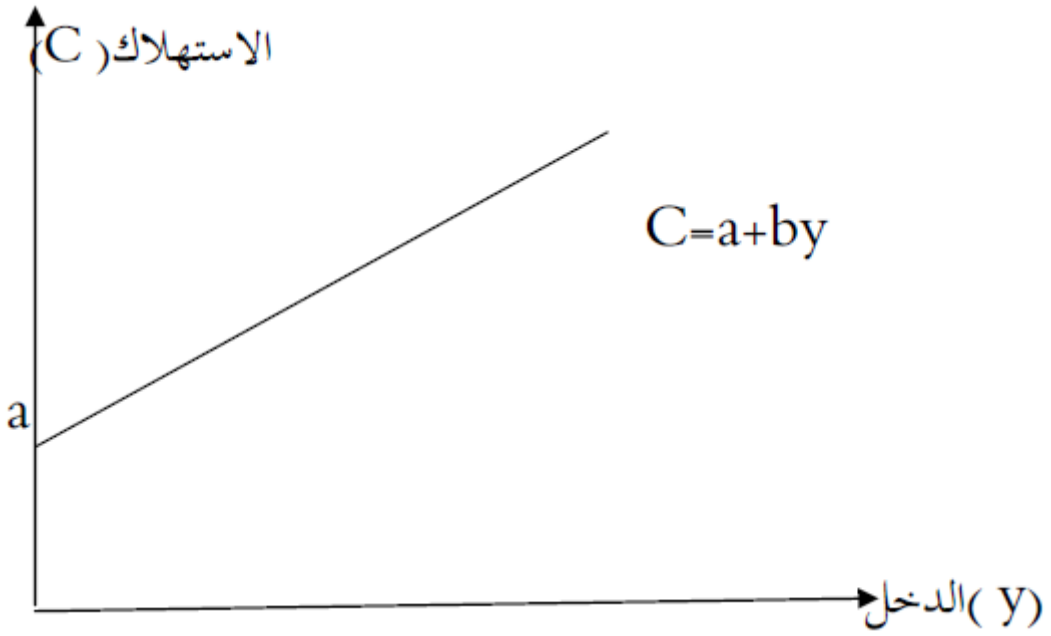
والتابع هو الإنفاق الاستهلاكي (C) وتعرف في الاقتصاد بدالة الاستهلاك وهي عبارة عن معادلة من الدرجة الأولى C=a+by:

حيث a: تمثل رياضيا القطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور العمودي (محور الاستهلاك) واقتصاديا تمثل الاستهلاك التلقالي أو الاستهلاك الذي لا يتبع الدخل

b:تمثل رياضيا ميل الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة ويكون محصور بين الصغير والواحد.

ويتضح هذا في الشكل الآتي:

الشكل (1): منحنى دالة الاستهلاك



المصدر:عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،سنة 2000، ص56.

من خلال الشكل يتضح لدينا أنه إذا كان الدخل معدوما أي (Y=0) فإن مستوى الإنفاق لا ينخفض للصفر وإنما يساوي الحد الأدنى من الاستهلاك، ويعرف بمستوى الاستهلاك التلقائي حيث اعتقد كينز أن هناك عوامل أخرى مؤثرة على الاستهلاك غير الدخل تمارس تأثيرها وإنما كان ضعيفا خاصة في المدى القصير ويظهر هذا التأثير على الجزء التلقائي من الاستهلاك، وحسب كينز كذلك فإن تأثير هذه العوامل يظهر في المدى الطويل.

2.1 المستوى العام للأسعار : إن مفهوم السعر ينطلق من كون أن الإنتاج من السلع والخدمات له ثمن تحدد قيمته بعد تحديد تكلفته الكلية فإذا كان الإنتاج ذو مستوى كلي فإنه يقاس عن طريق المستوى العام للأسعار الذي هو من العوامل المهمة التي تؤثر في الاستهلاك لتوضيح هذا نحدد الحالتين التاليتين:

أولا: إذا كان هناك ارتفاع وانخفاض في المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه انخفاض وارتفاع متناسبين في الدخل المتاح، ففي هذه الحالة ترى الأسر أنها في وضعية مستقرة من حيث دخلها المتاح حيث أنهم ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة وبالتالي يفضلون الإبقاء على مستوى الاستهلاك على حاله دون تغير.

ثانيا: في هذه الحالة تكون التغيرات في المستوى العام للأسعار غير مترافقة مع تغيرات متناسبة في الدخل، أي أن هناك تغيرات في الدخل المتاح لها أثر مباشر على استهلاك الأسر ، حيث أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض في الدخل المتاح، و بالعكس فإن انخفاض الأسعار سيؤدي إلى ارتفاع في الدخل المتاح مما يكون له أثر على دالة الاستهلاك في المدى القصير .[17]

إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار وما ينتج عنه من انخفاض القيمة الحقيقية للنقود أي تدهور القيمة الشرائية للنقود، يؤدي كل هذا إلى ارتفاع ميل الاستهلاك وبالتالي فإن الاستهلاك الحقيقي لن يتأثر بتغيرات في المستوى العام للأسعار إذا كان قد ألغي أثر هذه التغيرات بتغيرات متناسبة في الدخل المتاح.

[17] _L.Fonfagne, macroéconomie, vuibert gestion، paris, 1991,p162.

3.1 **توزيع المداخيل:** إن مستوى الدخل الشخصي المتاح يعتبر بمثابة عامل من العوامل الرئيسية المحددة لمستوى الإنفاق الاستهلاكي حيث يتوقف مستوى الإنفاق الاستهلاكي عند أي مستوى للدخل الشخصي المتاح على كيفية توزيع هذا الأخير بين الاستهلاك والادخار.
فهناك من يعتقد بأن النسبة من الدخل الشخصي المتاح التي توجه الاستهلاك تكون كبيرة عند مستويات الدخل المنخفض و أقل منها عند مستويات الدخل المرتفع، أو الأخرى ذات الدخل المنخفض كذلك بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك فهو أقل عند الفئات الأولى منه عند الفئات الثانية.

فإذا كان لدينا الميل الحدي للاستهلاك نفسه عند جميع المستهلكين وأردنا إعادة توزيع الدخل بين هؤلاء المستهلكين فإن هذا سوف يؤدي إلى نقص الاستهلاك الخاص للشخص بنفس القدر الذي يزيد به فرد أخر استهلاكه ولكن عندما كان الميل الحدي للاستهلاك قد يختلف من شخص لأخر فإنه قد يكون من الإمكان التغير في الاستهلاك مع حدوث هذا التوزيع في الدخل.

4.1 الثروة: تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، ولكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة، فكثيرا ما نرى أفرادا أغنياء يملكون أموالا وعقارات، ولكن ليس لديهم وظيفة ، ولا يتقاضون راتبا شهريا. وهذا يعني أن الثروة أشمل بكثير من الدخل.[18]

وتدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الاستهلاك الكلية كمحدد للاستهلاك، إذ يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الأفراد إلى زيادة ميلهم إلى الإنفاق على الاستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي ، مما يؤدي إلى

[18]_خالد واصف الوزي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والأردن، عمان، 2017، ط 3، ص 80

زيادة قدرتهم على الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي تحول دالة الاستهلاك الكلية إلى الأعلى والعكس صحيح. [19]

2-العوامل غير الدخلية في تحديد مستوى الطلب الاستهلاكي:

يرى كينز أن العوامل غير الدخلية يمكنها أن تؤثر على الاستهلاك الكلي لكن تأثيرها ضئيل في الفترة القصيرة كون حجم الاستهلاك في الفترة القصيرة يعتمد على حجم الدخل المتاح ويقسم كينز العوامل غير الدخلية (المستقلة عن الدخل) إلى عوامل ذاتية وعوامل موضوعية .

2-1 العوامل الذاتية:

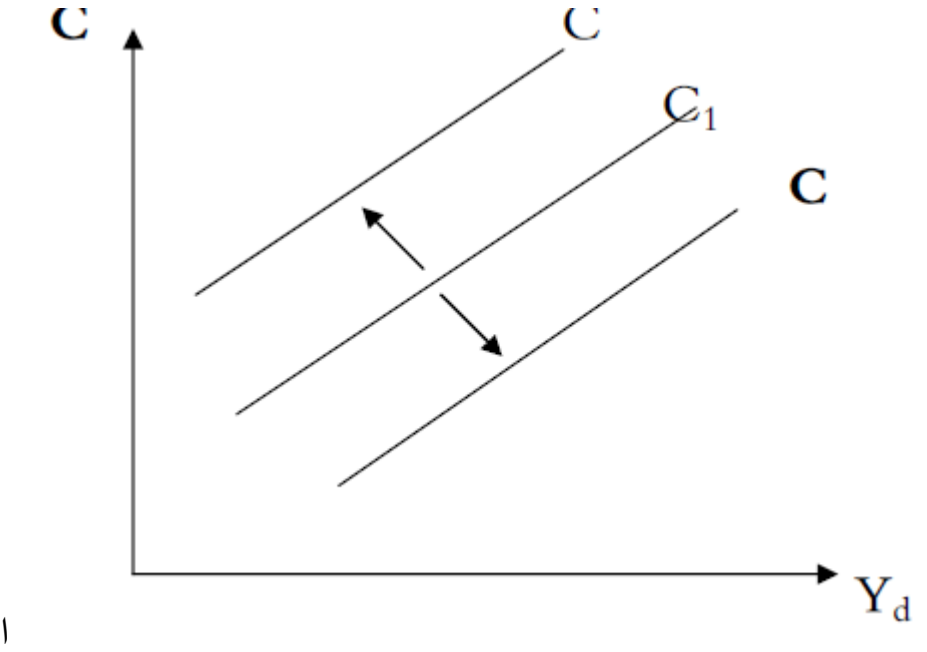
هي عوامل نابعة من النظام الاقتصادي نفسه ولا تتغير إلا بعد فترة طويلة من الزمن، وتحدد شكل دالة الاستهلاك(أي تحدد انحدار وموضع الدالة).

الذي يقود الأفراد إلى الإحجام عن الإنفاق من دخولهم ومن هذه العوامل الشخصية الاحتياط، بعد النظر والحساب والاستقلال وكذلك الكبرياء، البخل والضغط الاجتماعي. فالادخار كاحتياط يحدث لأن الأفراد قد يرغبون في تكوين احتياطي ضد مصاعب غير متوقعة مثل البطالة أو الإصابة أو المرض وكذلك الضغط الاجتماعي يدفع الأفراد بأن يوجهوا نسبة عالية من دخولهم للاستهلاك بسبب شعورهم بالرغبة في المحافظة على مركزهم في المجتمع .[20]

[19]_ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية ،ديون المطبوعات الجامعية بالجزائر، 2000 ، ط 3، ص 120.

[20]_ مجيد علي حسين ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ط1، ص 136 .

الشكل (2): أثر العوامل الذاتية على الاستهلاك



ا

المصدر:ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ط3، ص 118

المطلب الثاني : النظريات الكلية المفسرة للاستهلاك.

يعتبر الاستهلاك من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تدخل ضمن الطلب الكلي ومن ثم فإن له مكانة معتبرة في التحليل الاقتصادي، وسنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت موضوع الاستهلاك.

1- قوانين أنجل:

يعتبر انجل أول من قام بدراسة مقطعية للاستهلاك أي اعتمادا على معطيات خاصة بميزانية الأمر خلال فترة زمنية قصيرة، حيث قام في سنة 1853 جمع هذه المعطيات من عينه (200 أسرة، ثم قسمها إلى ثلاث أنواع:

- أسر محتاجة تعتمد إلى حد ما على المساعدات الاجتماعية.
- امر ذات دخل منخفض.
- أمر غنية وجودها لا يعتمد على الغير.

وفي سنة 1857 قام انجل بدراسة تجريبية حول الإنفاق الاستهلاكي وتوصل إلى ما يعرف حاليا "يقوانين انجل" وهي كالتالي:

- **القانون الأول:** كلما ارتفع الدخل فان النسبة المخصصة للإنفاق على المواد الغذائية تناقص، مما نتج عنه مرونة دخلية أصغر من الواحد.
- **القانون الثاني:** مهما تغير الدخل فان السنة المخصصة للإنفاق على الألسنة، السكر، التدفئة والإدارة تبقى ثابتة، وبالتالي المرونة الدخلية تساوي واحد.
- **القانون الثالث:** الجزء المخصص لباقية النفقات الاستهلاكية يزداد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل، أي أن مروية الدخل أكبر من الواحد.

وبناءا على هذه القوانين يرى الحل أنه كلما كانت الأسرة فقيرة كلما كمال الحرة المخصص من ميزانيتها على الإنفاق الاستهلاكي أكبر.

وفي سنة 1985 ثم تأكيد القوانين الثلاث لأنجل من طرف " الى و ياولي " بعد إجراء دراسة قياسية على ميزانية الأمر حيث تمكنا من احتار قوانين النحل وخلصا إلى المعادلة التالية[21]:

$$C_{ij}=a_j+b_i\ Yi$$

حيث : C_{ij} تمثل الإنفاق الاستهلاكي للأسرة (i) على المجموعة السلعية(j)

Y_i:يمثل دخل الأسرة (i).

aj: مثل الإنفاق الاستهلاكي التلقائي على المجموعة السلعية(j)

bj:يمثل مثل دالة الإنفاق الاستهلاكي على المجموعة السلعية (j)

[21]_سمير معوشي، مرجع سابق ،92.

2- نظرية الدخل المطلق.

2-1- دالة الاستهلاك عند كينز.

تعرف نظرية كينز في الاستهلاك غالبا بنظرية الدخل المطلق ذلك لأن قرارات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد، فالدخل المتاح وفق هذه النظرية هو المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي.فالاستهلاك يزداد بزيادة الدخل غير أن هذه الزيادة في الاستهلاك عادة ما تكون أقل منها في الدخل، على اعتبار أن دخل الفرد قبل حصول الزيادة فيه يغطي جزء هام من استهلاكه وبالتالي فانه يخصص نسبة أقل لزيادة الاستهلاك من زيادة الدخل.

وقد عبر كينز عن هذه العلاقة بين الاستهلاك والدخل رياضيا بدالة الاستهلاك التالية[22]:

$$C = Ca + cY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث:

C: يمثل استهلاك الفرد.

Y: يمثل الدخل المتاح للفرد أو الموضوع تحت التصرف.

Ca: يمثل الاستهلاك المستقل الذي لا يتغير مع الدخل أو ما يعرف بحد الكفاف.

c: يمثل الميل الحدي للاستهلاك وهو يعبر عن التغير في الاستهلاك الناجم عن التغير في الدخل

أي هناك علاقة طردية بين الدخل المطلق المتاح(Y) و مستوى الاستهلاك (C) بعد حد الكفاف (Ca) فكلما زاد الدخل المتاح كلما زاد مستوى الاستهلاك

$$MPC = c = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

وعليه وانطلاقا من العلاقة السابقة بين الدخل والاستهلاك والتي تضمنتها دالة الاستهلاك يمكن استخلاص ما يلي:[23]

---

1 _ د. سامي خليل نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الثاني ، جامعة الكويت ، 1994، ص 1049.

[23] _فليح حسن خلف ، مرجع سابق ،ص152.

1.أن دالة الاستهلاك تتسم بالثبات النسبي في علاقتها بمستوى الدخل.

2. أن الميل المتوسط للاستهلاك (APC) يتجه نحو الانخفاض مع الاستمرار في الزيادة في الدخل، لأن نسبة ما يخصص من الدخل للإنفاق على الاستهلاك تقل بزيادة الدخل حيث $APC= \frac{C}{Y}$

3.أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط الاستهلاك، لأن نسبة ما يخصص من الزيادة في الدخل لأغراض الاستهلاك، يكون أقل من النسبة التي خصصت من الدخل أصلا للاستهلاك.

4. أن الميل المتوسط للاستهلاك يمكن أن يكون أكبر من الواحد الصحيح، عندما يكون الاستهلاك أكبر من الدخل، ومساويا للواحد الصحيح عندما يكون الاستهلاك مساويا للدخل، وأقل من الواحد الصحيح ويتجه نحو الانخفاض عندما يزيد الدخل على الاستهلاك.

5. أن الميل الحدي للاستهلاك يمكن أن يتجه نحو التناقص مع الزيادة في الدخل خاصة عند ذوي المداخيل المرتفعة، فالفرد يكتفي بإتفاق دخله الأصلي، ولذلك عادة ما تستهلك الأسر الغنية نسبة أصغر من دخلها عن الأسر الفقيرة فهم يدخرون نسبة أكبر من دخولهم.

2-2- دالة الاستهلاك الطويلة الأجل و دالة الاستهلاك القصيرة الأجل:

إن دالة الاستهلاك في الأحل الطويل هي دالة الاستهلاك التي تمر بنقطة الأصل والتي تكون فيها $C_a=0$ حيث يتحقق التناسب بين الاستهلاك والدخل ولذلك معادلة دالة الاستهلاك فيها تصبح كما يلي :

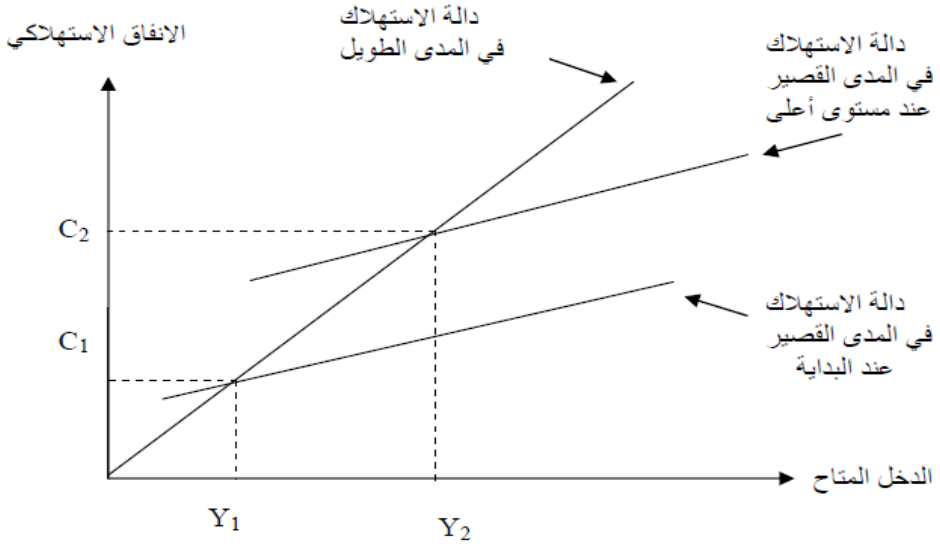
$$C=CY \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

و في هذه الحالة يكون الميل الحدي للاستهلاك يساوي إلى الميل المتوسط للاستهلاك عند جميع مستويات الدخل

$$MPC=APC$$

الشكل التالي يوضح طبيعة دالة الاستهلاك الطويلة الأجل و الدوال قصيرة الأجل.

الشكل(06): دوال الاستهلاك قصيرة الأجل ودوال الاستهلاك طويلة الأجل.



المصدر : سامي خليل، مرجع سابق، ص.1065

الدوال قصيرة الأجل تتضمن كمية موجبة يمثلها الاستهلاك المستقل، ومن ثم فان الميل الحدي للاستهلاك يكون في هذه الدالة أقل من الميل المتوسط للاستهلاك كما أنها توضح العلاقة غير المتناسبة بين الاستهلاك والدخل المتاح فهي تنتقل إلى الأعلى مرور الزمن و ذلك نتيجة تغير مجموعة من العوامل من غير الدخل، و من بينها تذكر ما يلي [24] :

1. زيادة ثروات المستهلكين مع مرور الزمن و هذا ما يدفعهم طبعا إلى مزيد من الاستهلاك.
2. ظهور سلع جديدة في الأسواق، بالإضافة إلى تطور الأنماط الاستهلاكية حيث تدخل مع مرور الزمن سلع جديدة مع الضروريات (و التي كانت تعتبر قبل ذلك من الكماليات) مما يدفع إلى زيادة الاستهلاك

[24] _ سامي خليل مرجع سابق، ص1057

3. زيادة كبار السن من السكان بحيث أن مقدار استهلاك الفرد لا ينخفض بنفس سرعة انخفاض نصيب الفرد من الدخل لفئة كبار السن .

3- نظرية الاستهلاك عند kuznets.

أدت النقائص التي شابت المفهوم الكينزي للاستهلاك كافتراضه بأن الميل الحدي للاستهلاك ثابت، أي أن الاستهلاك لا يتغير بنفس نسبة تغير الدخل ب:kuznets في عام 1946 إلى نشر دراسته حول الادخار والاستهلاك حيث حاول دراسة العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الحرب الأهلية. وقد تضمنت المعلومات الإحصائية شيئين مهمين حول السلوك الاستهلاكي:

- تشير إحصائيات الفترة الطويلة إلى ثبات الميل المتوسط للاستهلاك بحيث يصبح الميل المتوسط للاستهلاك يساوي الميل الحدي للاستهلاك عند ارتفاع حجم الدخل في الأمد الطويل.APC=PMC

تشير إحصائيات الدورة الاقتصادية إلى أن الميل المتوسط للاستهلاك أقل من المعدل العام خلال فترات ارتفاع الأسعار وأكبر من المعدل العام خلال انخفاض السعار ، وبذلك يصبح الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الميل المتوسط للاستهلاك في الأمد القصير عندما تتغير مستويات الدخل[25].

4- نظرية الدخل النسبي: (DUESEMBERRY) لقد بنى ديوزمبري [26] نظريته هاته على افتراضين : **الافتراض الأول:**

الأفراد يهتمون بمستوى الاستهلاك النسبي أي نسبة الاستهلاك إلى نسبة استهلاك الآخرين.

[25]_ضياء مجيد الموسوي ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، مرجع سابق ، ص 157.

[26]_ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص153.

الافتراض الثاني:

إن المستوى الحالي للاستهلاك لا يتأثر فقط بمستوى الدخل الحالي (المطلق) و إنما يتأثر أيضا بمستوى الاستهلاك السابق، أي أنه توجد علاقة بين الاستهلاك الحالي و الدخول السابقة، حيث يرى ديوزمبري بأن العائلات لا يمكنها تخفيض استهلاكها الذي بلغته، لأنها تجد صعوبة في ذلك ولكنها تستطيع تخفيض ادخارها لأي فترة زمنية معينة حتى تحافظ على نفس استهلاكها السابق.

من خلال هاذين الافتراضين يمكن كتابة دالة الاستهلاك كمايلي:

$$C_t = f\ (Y_t, \overline{Y})$$

حيث: C_t : تمثل الاستهلاك الحالي .

Y_t: تمثل الدخل الحالي.

$\overline{Y}$: تمثل أكبر دخل تم الحصول عليه في الفترة السابقة .

فإذا كان الدخل دوما متزايد فإن الاستهلاك يمكن التعبير عنه كمايلي :

$$Ct = f(Yt, Y_{t-1})$$

لأن: Y_{t-1}هي أكبر دخل تم الحصول عليه في الفترة السابقة ويساوي في هذه الحالة $\overline{Y}$.

إذن، أهم فكرة يمكن أن نستخلصها مما قام به ديوزمبري هي أن الاستهلاك لا يخضع لدخل واحد و إنما لسلسلة المداخيل السابقة ومن هذه الفكرة انطلق ميلتون فريدمان في محاولة إيجاد المتغيرات التي تتحكم في الاستهلاك.

5- نظرية براون(BROWN) :

يري براون [27]أن الأفراد يغيرون سلوكهم الاستهلاكي ببطء، يعني أن مستوى الاستهلاك ينتقل وبنسبة ضعيفة في المستوى الاستهلاكي الجديد، عن طريق نسبة تأثير الاستهلاك

[27]_ بختي سعاد النمذجة القياسية الدوال الاستهلاك العائلي الفترة (1979 - 1999)درسالة ماجستير جامعة الجزائر 2010،ص.18

السابق على الاستهلاك الحالي. وتعرف هذه النسبة بمعدل التعديل، ويمكن صياغة نموذج براون كمايلي:

$$C_t=C_0+b\ Y_t+d\ C_{t-1}.$$

لدينا: الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير هو b لأن:

$$MPC=\frac{dC_t}{dy_t}=b$$

$$MPC=\frac{b}{1-d}$$

إن الفكرة التي جاء ما براون هي أن الاستهلاك الحالي لا يتأثر فقط بالدخل المتاح الجاري وإنما يتأثر أيضا باستهلاك الفترة الماضية وبالتالي هذا يجعل الاستهلاك الحالي يتغير بنسبة طفيفة في الفترة القصيرة، أما التغير في الدخل المتاح فهو السبب الرئيسي لتغير الاستهلاك في الفترة القصيرة ومنه الصيغة الأخيرة تمثل الميل الحدي الاستهلاك في المدى العويل كونها تعتمد على معامل استهلاك الفترة الماضية في دالة الاستهلاك.

6- نظرية الدخل الدائم : (FRIEDMEN)

يرى فريدمان [28]مثل ديوزمبري بأنه في المدى الطويل العلاقة بين الاستهلاك والدخل هي علاقة تناسبية حيث يرى فريدمان بأن الاستهلاك في المدى الطويل يتحدد بتوقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية .

[28]_ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص ص154،160، Milton Friedman: عالج نظرية التوزيع، نظرية الاستهلاك كما حاول اختيار النظرية الكمية للنقود، تحصل على جائزة نوبل سنة (1976، المرجع: عبد الميز نهسي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار النهضة اليمنية للطبائية والنشر، لبنان، 1985، ص 783)

يمكن تلخيص نظرية الدخل الدائم لفريدمان في النموذج الآتي:

$$C_p=KY_p \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$Y=Y_p+Y_T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$C =C_p+C_T\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

بالنسبة للمعادلة (1) فإنها توضح لنا بأن الاستهلاك المخطط للفرد هو عبارة عن مقدار K مضروب في دخله الدائم (Y_p). إن فريدمان يعتبر أن المقدار K يتأثر بمتغيرات متعددة منها(i) أي سعر الفائدة بشكل خاص، الثروة البشرية إلى الثروة الكلية (W)، وعوامل أخرى منها الذوق، العمر ...الخ، وهو ما يرمز لها بالرمز (u)

إذن:

$$K = f\ (i.Wu)$$

بالنسبة للعلاقة(2) فإن الدخل الحالي يتكون من الدخل الدائم ,(Y_p) والدخل العابر(Y_T) ويقصد به غير المتوقع. كما أن الدخل الدائم هو عبارة عن الوسط المرجح للقيم السابقة والحالية أي:

$$Y_p = \alpha_1 Y_t + \alpha_2 Y_{t-1} + \ldots + \alpha_k Y_{t-k}$$

بحيث أن: $\alpha_1 + \alpha_2 + \ldots \alpha_k = 1$

و: $\alpha_1 > \alpha_2 > \ldots > \alpha_k$

في حين أن الدخل غير المتوقع هو الفرق بين الدخل الحالي والدخل الدائم أي:

$$Y_T=Y_C-Y_P$$

قد يكون المقدار موجبا في حالة مثال الربح في الرهان الرياضي وسالب في حالة التوقف عن العمل.

بالنسبة للمعادلة (3) فهي تفسر لنا بأن الاستهلاك الحالي يتألف من الاستهلاك الدائم والاستهلاك العابر (المؤقت) حيث أن الاستهلاك الدائم ما هو إلا قيمة البضائع والخدمات التي يخطط الفرد استهلاكها خلال مدة معينة من الزمن أما الاستهلاك المؤقت هو عبارة عن تلك السلع المفقودة أو غير المتوفرة بشكل كاف وعند ظهورها في السوق فإنه يتم شراؤها.

بالرجوع إلى المعادلة (2) فإن:

$$Y_p=Y_C-Y_T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

بتعويض (4) في المعادلة (1) نجد:

$$C = K\,(Y-Y) \ldots\ldots\ldots 5)$$

بتعويض (5) في المعادلة (3) نجد:

$$CC = K\,(Y_c-Y_T)+C_T$$

تمثل العلاقة (6) دالة الاستهلاك الفردية أي أن الاستهلاك الحالي (CC) يساوي جزء من الفرق بين الدخل الحالي والدخل العابر (المؤقت) مضافا إليه مقدار معين من الاستهلاك المؤقت [قد يكون هذا الأخير سالبا أو موجبا] عند جمع دوال الاستهلاك الفردية فإننا سنتحصل على دالة الاستهلاك الكلية وهي:

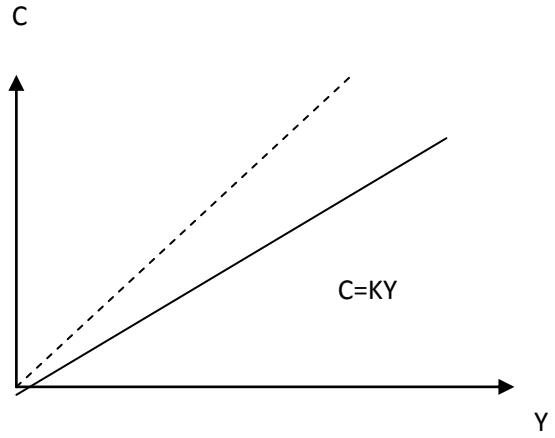
$$C=K\,(YC-Y_T)+C_T$$

في المدى الطويل فإن: $C_T=0$ Y_T لأن القيم السالبة تلغي القيم الموجبة ومنه فإن الاستهلاك الكلي يصبح كمايلي:

$$C = KY \ldots\ldots\ldots (7)$$

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك في المدى الطويل بالشكل التالي :

الشكل (7) تمثيل دالة الاستهلاك في المدى الطويل



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 158.

نلاحظ من خلال الشكل (7) بأن دالة الاستهلاك في المدى الطويل تنطلق من نقطة الأصل، كما أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك ولكن بنسبة أقل.

من خلال العلاقة (7) نلاحظ ان الميل الحدي للاستهلاك يكون مساويا الى الميل المتوسط للاستهلاك أي:

الميل الجدي للاستهلاك: $MPC=\frac{\Delta C}{\Delta Y}=\frac{dC}{dY}=K$

أما الميل المتوسط للاستهلاك فهو: $APC=\frac{C}{Y}=K$

ومنه نستنتج أن هناك علاقة تناسبية في المدى الطويل بين الاستهلاك والدخل.

بالنسبة للمدى القصير فإن (C_T وY_T) لا تكون مساوية للصفر ومنه فإن دالة الاستهلاك الكلية تكون :

$$C = KY - K\,Y_T + C_T$$

لحساب الميل المتوسط الاستهلاك فإننا سنقسم العلاقة الأخيرة على Y

إذن: $\frac{C}{Y}=K-\frac{Y_T}{Y}+\frac{C_T}{Y}$

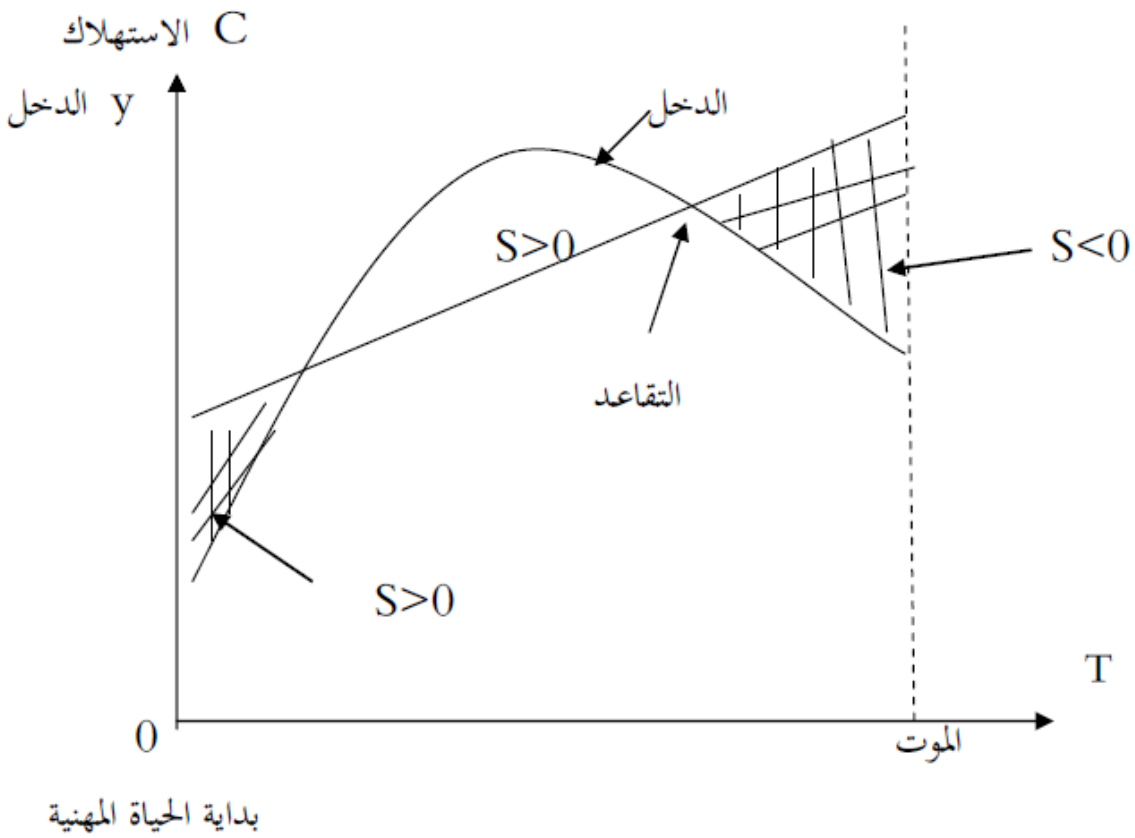
أما الميل الحدي للاستهلاك في الفترة القصيرة: $MPC=\frac{dC}{dY}=K$

بالرغم من الدراسات التي جاءت لتأكيد نظرية الدخل الدائم إلا أنها تعرضت لانتقادات شديدة من أهم هذه الانتقادات صعوبة قياس الدخل الدائم مهما كانت الوسائل الإحصائية .

7-نظرية دورة الحياة: (MODIGLIANI-ANDO)

يعتبر كل من أندو و موديغلياني[29] بأن الفرد يحصل على تيار من الدخل بحيث أنه يكون منخفضا في أول حياته وذلك لضعف إنتاجيته، لكن ومع مرور الزمن و نتيجة التعود على العمل فإن إنتاجية ذلك الفرد سترتفع وهذا سيدفع بالدخل إلى الارتفاع ثم يميل الدخل إلى الانخفاض في آخر حياته و ذلك لنقص إنتاجيته ، وبإمكاننا تمثيل هذا التيار من الدخل في الشكل الآتي:

الشكل (08): التمثيل البياني لدالة الإستهلاك حسب نظرية دورة الحياة



المصدر: Marc Mantousse ,Macroeconomie,Breal, Paris, 2006,p75

[29]- ضياء محمد الموسوي، النظرية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص149.

حيث أن T: تعبر عن فترة حياة الفرد المتوقعة .

S: الادخار.

C :الاستهلاك.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الفرد يلجأ إلى الاقتراض في بداية حياته حيث أن الدخل أقل من الاستهلاك و بالتالي فإن الادخار سالب وهو معبر عنه في الجزء الأول من المخطط. أما في متوسط حياته فإنه يقوم بادخار جزء من دخله ويقوم بتسديد الديون التي عليه. وفي آخر حياته يلجأ إلى الجزء الذي ادخره في متوسط حياته لكي يستهلكه وذلك أثناء فترة التقاعد وهو الجزء الثاني من المخطط وبإمكاننا شرح نظرية دورة الحياة كمايلي:

تفترض هذه النظرية أنه خلال الفترة t الفرد يستهلك مقدار معين من الثروة النقدية ولتكن W_t، كما تفترض

هذه النظرية أن الفرد بإمكانه معرفة دخله الحالي في تلك الفترة الزمنية t وليكن Y_t، كما أن الفرد بمقدوره معرفة الدخل المتوقع في المستقبل وليكن V_t ومنه فإن دالة الاستهلاك الفردية يمكن صياغتها كمايلي :

$$C_t = a_1 Y_1 + a_2 V_t + a_3 W_t$$

حيث أن: $a_1 > 0$; $0 < a_2 < 1$;$0 < a_3 < 1$

علما أن:a_1, a_2, a_3 معلمات (ثوابت) تعتمد على العمر ومتوسط الحياة .

لإيجاد دالة الاستهلاك الكلية نقوم بجمع دوال الاستهلاك الفردية فتصبح لدينا دالة الاستهلاك الكلية كمايلي :

$$C_t = A1Y_t + A2V_t + A3W_t$$

حيث أن: A3،A2،A1 معلمات (ثوابت) تعتمد على الأعمار ومتوسطات الحياة .

لدينا الميل المتوسط للاستهلاك هو: $APC = \frac{C_t}{Y}$

$$APC = A1 + A2 \frac{V_t}{Y_t} + A3 \frac{W_t}{Y_t}$$

إذا افترضنا أن t ,Y_tتتغيران بنفس النسبة فهذا يدل على أن الميل المتوسط للاستهلاك يبقى تابعا فقط للنسبة :

$\frac{W_t}{Y_t}$ لأن : $\frac{V_t}{Y_t}$ =ثابت، كما أنه في المدى القصير W_t تبقى ثابتة وإذا تغيرت فإن مقدار التغير سيكون طفيفا وبالتالي فإنه عند زيادة الدخل فإن المقدار $\frac{W_t}{Y_t}$ سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الميل المتوسط الاستهلاك. وعند انخفاض الدخل فإن الميل المتوسط للاستهلاك سيرتفع أيضا أي أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل في المدى القصير هي علاقة غير تناسبية، أما في المدى الطويل فإن دالة الاستهلاك تصبح تناسبية أي كلما زاد الدخل فإن الاستهلاك سيزداد بنفس النسبة التي زاد بها الدخل.

بالرغم من أن نظرية دورة الحياة حاولت تفسير الاستهلاك إلا أنها تعرضت لانتقادات أهمها صعوبة قياس الدخل المتوقع في المستقبل، كما أنها افترضت وجود درجة غير معقولة من العقلانية لدى المستهلكين بحيث أن المستهلكين بإمكانهم التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق وهذا من الصعب تحقيقه.

8- نظرية كالدور (KALDOR) :[30]

لقد بدأ كالدور نظرية هامة بتقسيم المجتمع إلى طبقتين:

طبقة عاملة وطبقة رأسماليين.

بالنسبة للطبقة العاملة فإنها ستتحصل على دخل كلي من العمل وليكن: Yw_t بينما الطبقة الرأسمالية فإنها تكتسب دخلها الكلي من الممتلكات وليكن:$Y\pi$ ومنه فإن الدخل الكلي للمجتمع:

$$Y_t = Y_{wt} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots .Y(1)$$

تفترض نظرية كالدور أن العمال يكون ميلهم المتوسط للاستهلاك مرتفعا من دخل العمال وليكن C_w ، أما الرأسماليين فإن مينهم المتوسط الاستهلاك يكون منخفضا من دخل الملكية وليكن $C\pi$ ، ووفقا لهذه النظرية فإن دالة الاستهلاك يمكن التعبير عنها كمايلي:

$$C_t = C_w .\ Yw_t, + C .\ Y\pi_t \ldots\ldots\ldots > (2)$$

بحيث أن:

C_t : تمثل الاستهلاك الكلي

$C\pi<1$

كما أن $C_w < C\pi$:معناه العمال عادة ما يكونوا في المستويات السفلى من الدخل عن أصحاب الملكية.

بقسمة المعادلة (2) على Y_t فإننا نجد:

---

[30] _ بختي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 21، 22،

Nicholas Kaldor : ولد سنة 1918 في بودابست وتعلم الاقتصاد في لندن حيث حصل على درجتيه العلمية، تدرج في أعمال التدريس والبحث العلمي توفي 1986، وأهم المواضيع التي تعرض إليها في الدورات الاقتصادية، النمو، توزيع الدخل (المرجع : عبد العزيز فهمي ميكل، مرجع سبق ذكره، ص 471) .

$$\frac{C_t}{Y_t} = C_w\left(\frac{Y_{w_t}}{Y_t}\right) + C_\pi\left(\frac{Y_{\pi_t}}{Y_t}\right) \text{.....> 3}$$

من المعادلة (1) الدينا:

$$Y_{w_t} = Y_t - Y_\pi \text{.....> 4}$$

بتعويض (4) في المعادلة (3) نجد:

$$\frac{C_t}{Y_t} = C_w\left(\frac{Y_t - Y_{\pi_t}}{Y_t}\right) + C_\pi\left(\frac{Y_{\pi_t}}{Y_t}\right) \text{.....> 3}$$

$$\frac{C_t}{Y_t} = C_w\left(1 - \frac{Y_{\pi_t}}{Y_t}\right) + C_\pi\left(\frac{Y_{\pi_t}}{Y_t}\right)$$

$$\frac{C_t}{Y_t} = C_w - C_w\left(\frac{Y_{\pi_t}}{Y_t}\right) + C_\pi\left(\frac{Y_{\pi_t}}{Y_t}\right)$$

$$\frac{C_t}{Y_t} = C_w + (C_\pi - C_w)\left(\frac{Y_{\pi_t}}{Y_t}\right) \text{.....> (5)}$$

من المعادلة (5) يتضح لنا أن الميل المتوسط للاستهلاك يوضح تقسيم الدخل بين الأجور والأرباح وهو ما يطلق عليه

التوزيع الوظيفي للدخل $\left(\frac{Y_t}{Y_t}\right)$ويعتبر المحدد الرئيسي لـ APC .

ما يلاحظ كذلك من المعادلة (5) أن (APC) يتغير عكسيا مع نسبة دخل الأرباح إلى الدخل الكلي حيث أن: $C_\pi < C_w$

لقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة أهمها أما تستخدم التحليل النظري في إظهار الاختلاف بين العمال

والرأسماليين لكن من الصعوبة بما كان الانتقال بها من النظري إلى التطبيقي.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسلوك الاستهلاكي:

يعتبر الاستهلاك من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تدخل ضمن الطلب الكلي ومن ثم فإن له مكانة معتبرة في التحليل الاقتصادي، وسنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت موضوع الاستهلاك.

المطلب الاول: النظريات المفسرة للاستهلاك بالدخل.

1- **نظرية الدخل المطلق:** تعرف نظرية كينز في الاستهلاك غالبا بنظرية الدخل المطلق ذلك لأن قرارات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد، فالدخل المتاح وفق هذه النظرية هو المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي فالاستهلاك يزداد بزيادة الدخل غير أن هذه الزيادة في الاستهلاك عادة ما تكون أقل منها في الدخل، على اعتبار أن دخل الفرد قبل حصول الزيادة فيه يغطي جزء هام من استهلاكه وبالتالي فانه يخصص نسبة أقل لزيادة الاستهلاك من زيادة الدخل. وقد عبر كيتر عن هذه العلاقة بين الاستهلاك والدخل رياضيا بدالة الاستهلاك التالية[31]:

$$c = f(y_d)$$

حيث:

c:الإنفاق الاستهلاكي.

y_d :الدخل المتاح.

وتتمثل أهم الافتراضات التي قامت عليها هذه النظرية فيمايلي:

- يتوقف الاتفاق الاستهلاكي في الفترة (t)على الدخل المتاح في الفترة نفسها(t).
- يزداد الاستهلاك كلما زاد الدخل، لكن بنسبة اقل.
- الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الدخل ،لكن الميل المتوسط للاستهلاك يكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند مستوى كل دخل.

[31] _ سامي خليل النظرية الاقتصادية الكلية، بدون دار نشر الكويت 1994، ص 149.

اما في الواقع فان الافراد يميلون لزيادة الاستهلاك كلما زاد دخلهم ويطلق على ذلك اسم الميل الحدي للاستهلاك ويرمز له بالرمز (b) اوبMPC في معادلة دالة الاستهلاك حيث:

$$MPC = b\ \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

ويكون الميل الحدي للاستهلاك محصور بين.0

اما الميل المتوسط للاستهلاك، فهو يعبر عن جزء من الدخل منفق على الاستهلاك. أي كلما ارتفع الدخل انخفض الميل المتوسط للاستهلاك ويرمز له بالرمزAPC

حيث:

$$APC=\frac{c}{y}$$

أي حاصل قسمة الاستهلاك على الدخل.

ويمكننا توضيح العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك حيث:

$$c = a + by$$

بفرض أن $y\neq 0$ فإن المعادلة السابقة تصبح:

$$APC=\frac{a}{y}+MPC$$

ومنه فان الميل المتوسط للاستهلاك اكبر من الميل الحدي للاستهلاك.

ورغم المجهودات التي قدمها كينز في تحليله للاستهلاك الا ان دراسته اقتصرت على تفسير الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير إذ انه[32] :

– لم يأخذ بعين الاعتبار تغيرات الاستهلاك في المدى الطويل.

– افترض أن الميل الحدي للاستهلاك ثابت، وهو ما يتنافى مع الواقع المعيشي في المدى القصير، وبالتالي فان دالة الاستهلاك التي اقترحها كينز صالحة في المدى القصير فقط

2– **نظرية التنبؤات:** دفعت النقائص التي شابت المفهوم الكنزي للاستهلاك ب سيمون كوزنتس" في العام 1946 إلى اجراء دراسة حول العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الولايات المتحدة الأمريكية والتي اظهرت عيوب دالة الاستهلاك الكنزية و المتمثلة في عدم صلاحيتها كدالة طويلة الاجل حيث أوضحت هذه الدراسة ثبات الميل المتوسط للاستهلاك الى حد كبير رغم النمو السريع الدخل الشخصي المتاح واظهرت دراسة كوزنتس العديد من النتائج منها[33]:

–أن الميل المتوسط للاستهلاك يضل ثابتا و مساويا للميل الحدي للاستهلاك و لا يتجه للانخفاض مع زيادة الدخل كما هو الحال في الاجل القصير.

– بين كوزنت أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أعلى من الميل الحدي للاستهلاك في الاجل الطويل خلال فترات الركود وأقل منه خلال فترات الزواج، أي ان الميل المتوسط للاستهلاك يتغير عكسيا مع مستوى الدخل خلال فترات التقلبات الاقتصادية.

–كما اظهرت الدراسة أن قيمة الميل المتوسط للاستهلاك مستقرة في الفترة طويلة المدى.

– ان دالة الاستهلاك في المدى الطويل تعبر عن علاقة تناسبية بين الاستهلاك والدخليث أن ثبات الميل المتوسط للاستهلاك يتطلب زيادة الاستهلاك بنفس نسبة زيادة الدخل.

---

[32] _ سامي خليل، النظرية الاقتصادية الكلية، بدون ناشر الكويت 1994 ، ص101.

[33] _ احمد رمضان نعمة الله مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 45–64

تجدر الاشارة الى ان كوزنتس اثبت بعض افتراضات كينز اي وجود علاقة ثابتة بين بين الدخل والاستهلاك وان الميل الحدي للاستهلاك اقل من الواحد.

3- نظرية الدخل النسبي: في عام 1949 وضع جيمس ديزنبري" نظريته والتي تقوم على اساس ان الاستهلاك يكون دالة للدخل الجاري (النسبي) بالنسبة للمستوى العام للدخل السابق[34].

واعتمد ديزنبري في تحليله الى مجموعة من الفرضيات اهمها [35]:

- أن المستوى الحالي للاستهلاك لا يتأثر فقط بمستوى الدخل وانما يتأثر أيضا بمستوى الاستهلاك السابق.

- يتوقع ديزنبري ان الاستهلاك لا يتطور تناسبيا مع الدخل.

-الافراد يحاولون الحفاظ على المستوى المعيشي الذي يتناسب مع مستواهم بالمقارنة مع الآخرين في نفس المستوى. - أن الأفراد يميلون الى الاستهلاك عند زيادة الدخل أكثر من الادخار.

ويمكن صياغة نظرية الدخل النسبي رياضا كمايلي:

$$c_t = a + c1ydt + c2y^*dt$$

حيث:

ct: الاستهلاك الشخصي في الفترة t.

ydt:الدخل الشخصي المتاح في الفترة t.

y* dt:أعلى مستوى دخل سابق أي:

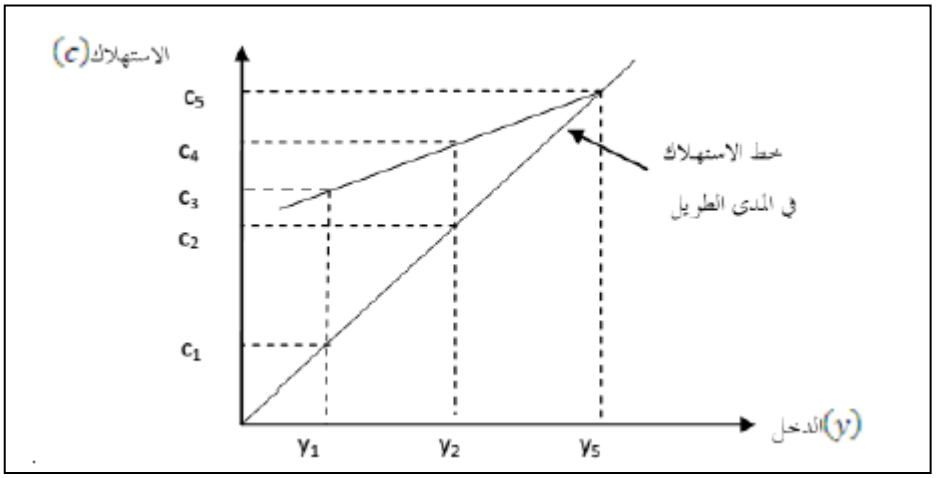
$$0c1, c2 <1 \text{ و } y^*dt\ (ydt-j):j\geq 1$$

[34] _ مايكل ايدمجان، مرجع سابق، من 143

[35] _ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص ص146-147

وبتطبيق نظرية الدخل النسبي فان دالة الاستهلاك صالحة للتطبيق في المدى القصير والطويل كمايلي:

الشكل رقم (1-5): دالة الاستهلاك وفرضية الدخل النسبي



المصدر: أسامة بن محمد باحتشل، مرجع سابق، ص.89

من الشكل نلاحظ انه بانخفاض الدخل فان الافراد سيقاومون أي انخفاض في مستوى الاستهلاك مما يؤدي الى انخفاض الادخار بدل الاستهلاك، فلو فرضنا مثلا ان الدخل الشخصي المتاح انخفض من Y5 إلى Y2 فان الانفاق الاستهلاكي سينخفض من C5 إلى C4بدلا من C2 لان مستوى الدخل Y5 مازال يؤثر على نمط المعيشة للأفراد وعلى اتفاقهم[36].

ولقد واجهت نظرية ديزنبري العديد من الانتقادات اهمها:

- ينطلق مفهوم نظرية الدخل النسبي من مفهوم الدخل المطلق.
- رفض الكثير من الاقتصاديين فكرة ان الافراد يبنون قرارات الاستهلاك على عوامل رشيدة كالدخل النسبي.
- وجود ارتباط كبير بين الدخل المتاح و الدخل المطلق.

[36] _ المرجع نفسه، ص 88

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستهلاك بالثروة.

1-نظرية الدخل الدائم: في سنة 1957 قدم فريدمان مفهوم جديد بين الدخل النسبي والثروة يسمى الدخل الدائم يقوم على اساس ان المستهلكين لا يحددون استهلاكهم على اساس دخولهم الجارية وانما على اساس مداخيلهم المستقبلية[37].

وقسم فريدمان دخل العائلة المقاس الى عنصرين هما [38]:

- العنصر الدائم: ويشمل كل العوامل التي تحدد الثروة (مادية و بشرية).

-العنصر الانتقالي: يتمثل في كل العوامل العشوائية الأخرى.

وتلعب العوامل الانتقالية دورا أساسيا في استهلاك الأسر وهذا ما اثبتته ابحاث القياس الاقتصادي اين وجدت ان هناك ارتفاع في الميل الاستهلاكي من الدخل الانتقالي

ويمكن صياغة الدخل النسبي كمايلي:

$$c = a + b_1 YP + b_2 YT$$

حيث:

c:الاستهلاك الفردي.

YP :الدخل الدائم.

YT:الدخل الانتقالي.

a:ثابت (a > 1) وأيضا $0<b1<b2<1$

وقد واجه تحليل فريدمان العديد من الانتقادات أهمها[39]:

-صعوبة قياس الدخل الدائم مهما كانت الوسائل الاحصائية المستعملة.

-ثبت وجود علاقة بين الاستهلاك العابر والدخل العابر ينقض ما جاء به فريدمان.

- المستهلك لا يفرق بين دخل دائم و عابر فكلاهما يمثل استهلاك بالنسبة اليه.

---

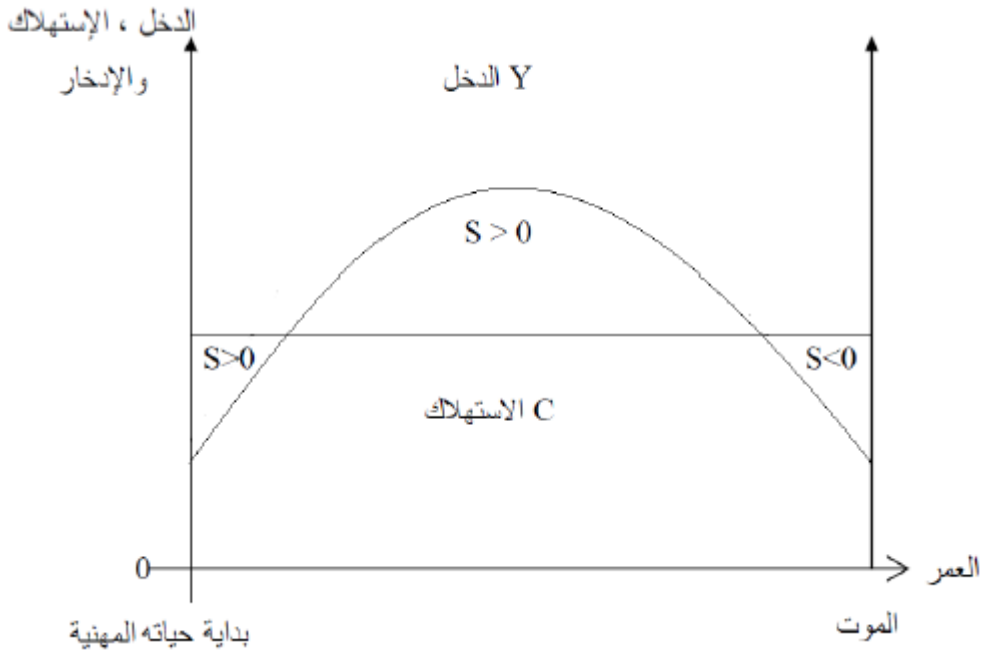
[37] _ المرجع نفسه، من89.

[38] _ السعيد بريش، مرجع سابق، ص111 .

[39] _ عمر صخري، مرجع سابق ، ص 160

2- نظرية دورة الحياة: قدم هذه النظرية كل من اندو" و"موديفيلياني" والتي تفرض أن المستهلك يوزع موارده بشكل يحافظ به على نفس مستوى من الاستهلاك تقريبا طيلة حياته، ومن الشكل ادناء نجد أن الانيان عندما يكون شابا يصرف كثيرا (زواج ، شراء سيارة شراء بيت...الخ) بل يفترض احيانا لتغطية استهلاكه، وحين يكون في متوسط العمر (40-60) سنة يصبح يدخر أكثر حتى يحافظ على نفس مستوى الاستهلاك بعد التقاعد، حيث يستعمل مدخراته حتى يموت.

الشكل رقم (1-6): دورة حياة الإنسان



المصدر: عمر صخري، **مرجع سابق**، ص161 .

وتبين من هذه النظرية انه كلما كان معدل نمو السكان اسرع كلما كان معدل الادخار أكبر لان زيادة عدد السكان يقابله زيادة في عدد الاسر التي ستدخر من أجل المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد.

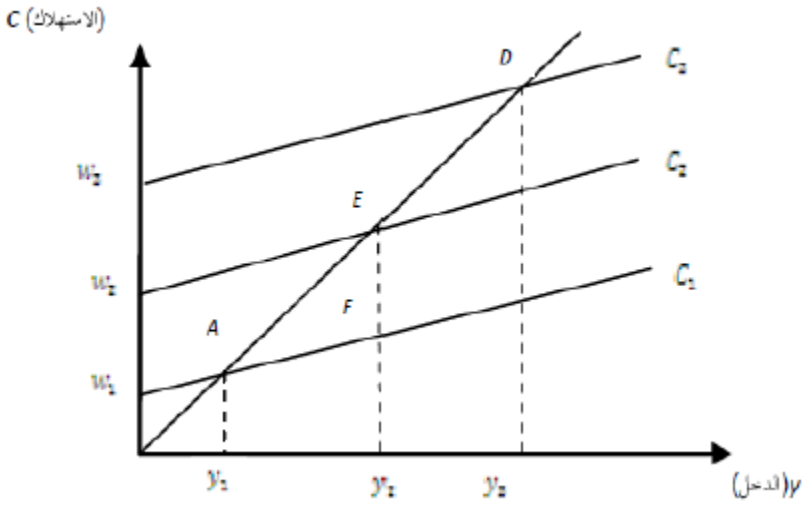
كما توضح ان الفرد في الفترة الزمنية (t) يستهلك كمية من الثروة الاسمية (النقدية) ولتكن (wt)،كما يمكنه معرفة دخله الحاضر في تلك الفترة الزمنية (yt) (دخل العمل) والقيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل(vt) (دخل العمل المتوقع).

وعليه فإن دالة الفرد الاستهلاكية تكون كمايلي [40]:

$$c_t = a1\ yt + a2\ vt + a3\ wt$$

ولتحليل دالة الاستهلاك لدورة الحياة نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (1_7): دالة الاستهلاك وفقا لدورة الحياة



المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب،الإسكندرية، مصر،1997 ص 101:.

من الشكل يتبين أن الاستهلاك عند مستوى الدخل y_1 و حجم الأصول w_1 ممثل بالنقطة A وعند تغير الدخل الجاري y_1 إلى y_2 مع ثبات الأصول فان نقطة الاستهلاك تنتقل إلى النقطة Fعلى نفس دالة الاستهلاكC_1 كما أن تغير الأصول من W_1 إلى W_2 إلى W_3 مع ثبات الدخل أدى إلى تحرك دالة الاستهلاك من C_1 إلىC_2 إلى C_3 وارتفاع الدخل إلى

[40] _ نفس المرجع ص160 .

Y_2 و زيادة حجم الأصول إلى W_2 أدى إلى تغير نقطة الاستهلاك إلى النقطة E والتي انتقلت إلى النقطة D عند ارتفاع الدخل إلىY_3 وزيادة حجم الأصول إلىW_3 ، وبإيصال النقاط A، E و D نتحصل على دالة الاستهلاك في المدى الطويل.

وقد واجهت هذه النظرية عدة انتقادات أهمها:

-الافراد غير متأكدين فيما يتعلق بطول سنوات حياتهم.

- الفرد لا يستطيع تقدير الناتج عن العمل بالضبط.

-اذا اسقطنا افتراضات المدى الطويل على المدى القصير ،فانه لا يمكن تفسير سلوك المستهلك.

3- نظرية كالدور: جاء بها الاقتصادي نيكولاس كالدور و قد ارتكزت هذه النظرية على تقسيم المجتمع الى طبقتين:

- طبقة العمال التي تتحصل على دخل كلي من العمل وليكن (y_{wt})

- طبقة الرأسماليين الذين يكسبون دخلهم من الممتلكات وليكن $(y_{\pi t})$

والدخل الكلي وفق هذه النظرية هو:

$$Yt=Ywt + Y\pi t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث يفترض كالدور ان العمال يكون ميلهم المتوسط للاستهلاك مرتفعا مقارنة بدخلهم(ywt) ،اما الرأسماليون يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك منخفض بالمقارنة مع دخل الملكية($Y\pi t$) ، ووفق لهذه النظرية فان دالة الاستهلاك يعبر عنها كمايلي:

$$C_T = \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$C_w y_{wt} + C_\pi y_{\pi t} \ \ldots$$

حيث:

ct : الاستهلاك الكلي.

cw :استهلاك العمال.

ywt :دخل العمال.

$c\pi$:استهلاك الرأسماليين

$y\pi t$:دخل الرأسماليين.

نقسم طرفي المعادلة (2) على t نجد:

$$\frac{C_t}{Y_t} = C_w\left(\frac{Y_{wt}}{Y_t}\right) + C_\pi\left(\frac{Y_{\pi t}}{Y_t}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

41

من المعادلة (1) لدينا:

$$y_{wt} = Y_t - Y_{\pi t}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

وبعد تعويض المعادلة رقم (4) في المعادلة(3) نتحصل على ما يلي:

$$\frac{c_t}{y_t} = c_w(c_\pi - c_w)\left(\frac{y\pi t}{yt}\right). \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

المعادلة (5) تمثل الميل المتوسط للاستهلاك (A) والذي يوضح تقسيم الأجر بين الأجور والأرباح، وهو ما يطلق عليه التوزيع الوضيفي للدخل.

وتعرضت هذه النظرية لجملة من الانتقادات أهمها [42]:

-انه لمن الصعب تقسيم المجتمع الى طبقات، بحيث أن العمال يمكن ان يكونوا رأسماليين الى درجات مختلفة وهذا يجعل من غير الملائم ميل الاستهلاك للطبقات الأخرى.

[41] _ زروخي صباح، محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990- 2010)،مذكرة ماجستر تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة 2012م،ص38.

[42] _ سامي خليل، مرجع سابق ص69.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق الى الاستهلاك في النظرية الاقتصادية وذلك من خلال ضبط المفاهيم وتحديد التصورات حول الاستهلاك بصفة عامة من تعاريف مختلفة للاستهلاك انواع الاستهلاك دالة الاستهلاك ثم ركزنا على دراسة الاستهلاك العائلي حيث تم التطرق أولا إلى تعريف الاستهلاك العائلي ومحدداته الاقتصادية والغير اقتصادية بالإضافة الى المرونات وتطبيقاتها و في الاخير ركزنا على اهم النظريات المفسرة للسلوك الاستهلاكي بالثروة والدخل

الفصـــل الثالث

دراسة قياسية لتأثير الزكاة على لدالة الاستهلاك الكلية

-المطلب الاول: نمذجة معادلة الزكاة الكلية في الاقتصاد:

يستهدف هذا الجزء استخدام اهم التحليلات الواردة في تحليل اثر الاقتصاد الاسلامي ضمن اجزاء الاقتصاد الكلي المبنية على الوظائف التنموية والتوزيعية و التمويلية لأداة الزكاة ، وباستخدام الاداة الرياضية حاولنا نمذجة معادلة الزكاة في الاقتصاد.

يتوقع ان تمثل الزكاة نسبة معقولة من الناتج القومي الاجمالي ،علما بان قاعدة الزكاة تتضمن بعض الاصول الرأسمالية و جزء من الدخول و المدخرات ، ولكن ليس هناك دراسة احصائية علمية موثوقة في الوقت الراهن عن اي من بلدان العالم الاسلامي الحالية.

على افتراض أن الزكاة تفرض على الدخول الجارية (y) وعلى الأموال المدخرة (S) ، وعلى رؤوس الأموال (K) بنسبة (Zy) ، (Zs) ، (Zk) على التوالي ، يمكن أن نحسب قيمة الزكاة (R).

أ ـ زكاة الدخول الجارية (yR)

تنتج زكاة الدخول الجارية عن القيم المضافة التي تحققها القطاعات الاقتصادية ضمن هيكل الاقتصاد الوطني ،والتي تشكل في مجموعها الاتج الوطني بعد اضافة قيمة الضريبة على القيمة المضافة (TVA) وحقوق الرسوم الجمركية (DD) و نرمز للناتج الوطني الاجالي ب (Y) ، و النتج الوطني بحسب قيمة نصاب الزكاة يكتب على الشكل التالي :

$$Y = Y1 + Y2$$

-الانتاج أقل من النصاب: $Y1 = £Y$

-الأنتاج أكبر من النصاب: $Y2 = \mu Y$

$$Y1 = Y - Y2 = Y * (1 - \mu) = Y - \mu YY2 = \mu Y$$

$$0<\mu<1 \qquad 0 < £ < 1 \qquad £ = 1 - \mu$$

و منه يمكن حساب قيمة زكاة الدخول الجارية كالآتي :

$$\mathbf{R}y = \mathbf{Z}y\mu\mathbf{Y}$$

وعليه كلما ارتفع المعدل μ واقترب من 1 كلما زادت قيمة الزكاة المحصلة..

ب ـ زكاة الدخول المدخرة (sR):

لدينا دالة الادخار قبل تطبيق الزكاة تكتب من الشكل:

$$\mathbf{S} = -\mathrm{a} + s\mathbf{Y} \qquad \mathbf{S} = -\mathrm{a} + (1 - \mathrm{d} - \mathrm{b})$$

$$0 < s < 1$$

على افتراض أن الزكاة تفرض على الأموال المدخرة S بنسبة Z يمكن أن نحسب قيمة الزكاة Rs كالاتي:

S1- الادخار اكبر او يساوي النصاب: $S1 = \beta S$

S2- الادخار اقل نت النصاب النصاب: $S2 = (1 - \beta)$

وعليه يمكن حساب قيمة زكاة الأموال المدخرة كما يلي::

$$S1 = \beta S \qquad 0 < \beta < 1$$

قيمة الزكاة:

$$Rs = ZsS1$$

$$Rs = Zs\beta[-a + (1 - d - b)]$$

وعليه كلما اقترب معدل β من 1 كلما زادت قيمة الزكاة على الاموال المدخرة.

ج ـ زكاة رأس المال (Rκ):

يجدر التاشير هذا ان الجزء الاكبر من ايرادات الزكاة تاتي من الدخول الجارية و الادخار، الا ان الجزء الاخر ياتي من راس مال (كالثروة الحيوانية و المخزونات ..).

لنفرض ان للمجتمع مخزونا من راس المال (K) بعضه يملكه قابضو الزكاة و نمثله ب Kr و المتبقى يملكه ، و عليه يمكن صياغة قيمة الزكاة الناتجة عن راس المال وعليه يمكن صياغة قيمة الزكاة الناتجة عن راس المال كما يلي :

$$R_K = Z_K * K_n$$

حيث يمثل:

Rκ قيمة زكاة رؤوس الأموال، Zk نسبة زكاة رؤوس الأموال Kn رأس المال الذي بلغ النصاب

د ـ قيمة الزكاة الكلية في الاقتصاد

تكتب قيمة الزكاة على الشكل الآتي:

$$R = Ry + Rs + R\kappa = Zy\mu Y + Zs\beta[-a + (1 - d - b)Y]$$

باعتبار أن Z هو الوسط المرجح لكل من Zs،Zy وZκ فيمكن كتابة قيمة الزكاة على الشكل التالي:

$$R = Z\mu Y + Z\beta[-a + (1 - d - b)Y + Kn$$

$$R = ZY[\mu + \beta(1 - d - b)] - Z\beta a + ZKn$$

$$R = -Z\beta a + ZKn + ZY[\mu + \beta(1 - d - b)]$$

و بالتالي معادلة الزكاة الكلية في الاقتصاد هي :

$$R=-Z\beta a + ZKn + ZY[\mu + \beta(1-d-b)]$$

المطلب الثاني: صياغة المعادلة السلوكية للاستهلاك بمتغير الزكاة

ان الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي في اي نظام اقتصادي سواء كان وضعيا ام اسلاميا هو الاستهلاك اي تحقيق اكبر زيادة في كمية الاستهلاك القومي لافراد المجتمع ،لان ذلك يعني تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع على اعتبار ان الانسان هو هدف نهائي واداة في نفس الوقت لكل عملية نمو او تنمية تحصل في الاقتصاد القومي ،لاعتماد الرفاهية بشكل اساسي على كمية الاستهلاك القومي.

ولإيضاح ذلك، تجدر الاشارة ان هناك حقيقة علمية تشير بان الميل الحدي للاستهلاك(نسبة التغير في الاستهلاك الى التغير في الدخل) عند الاغنياء منخفض نسبيا وميلهم الحدي للادخار(نسبة التغير في الادخار الى التغير في الدخل) مرتفع نسبيا هذا يعني ان كل دينار اضافي في دخول الاغنياء يوزع بين الاستهلاك و الادخار بأسلوب يختلف عن اسلوب توزيع الفقراء لاي دينار اضافي في دخولهم.

ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهي ان حصيلة لزكاة سوف توجه الى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الطلب الفعال، الامر الذي يترتب عليه زيادة في الانتاج.

ولكن الزيادة في الانتاج المتوقعة تكون في زيادة انتاج سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء و لمساكين ،وهكذا يكون التخصيص كميا بالتأثير على حجم الموارد

المتجهة نحو الاستهلاك ويكون التخصيص نوعيا بالتأثير على نوع السلع المنتجة. والتحليل الاتي يوضح دالة الاستهلاك في حالة تطبيق الزكاة.

1 ـالاستهلاك الكلي يعتمد بصورة منظمة على مقدار الدخل الكلي القابل للتصرف "الدخل المتاح" . ويعتقد (كينز) ووفقا للقانون السيكولوجي الذي يفسر به سلوك الافراد (و الذي يتماشى مع تعاليم الاسلام التي تنص على الاعتدال في الاستهلاك) ان اصول دالة الاستهلاك تكمن في ذلك القانون السيكولوجي الذي مفاده ان الافراد يقومون في المتوسط بزيادة استهلاكهم عندما يزيد دخلهم ،ولكن بمقدار أقل من المقدار الذي زاد به الدخل وتجدر الاشارة بان هناك جزءا مكونا للاستهلاك يتحقق حتى عندما يكون الدخل معدوما ، نرمز له بالرمز (a) وهو جزء من الاستهلاك الضروري للبقاء ،وعليه يمكن صياغة معادلة الاستهلاك الاولية قبل تطبيق الزكاة في الشكل التالي:

$$\boldsymbol{C}1 = a + bY \qquad 0 < b < 1$$

2 ـ يمكن اعتبار المال الفاضل عن الحاجة في حكم الاموال المهياة للاستثمار وهي في نفس الوقت تعد ادخارا يمكن بالمفهوم الاقتصادي الوضعي اي اموالا معدة للإقراض ،فدخل الفرد المسلم ايا كان مصدر اكتسابه الشرعي ،سواء جاءه عن جهد مبذول من عمل او صنعة او مهنة او ارث او هبة او عن اي صيغة من الصيغ الشرعية لكسب المال يمكن تقسيمه الى قسمين:

القسم الاول هو ما يخصص لسد الحاجة وهو يمثل الاستهلاك.

القسم الثاني وهو الفاضل عن الحاجة وهو يمثل الادخار الذي لم يبلغ حد النصاب او البالغ حج النصاب والمخرج منه حصة الزكاة ، والذي يتحول كله او جزء منه الى الاستثمار.

وبحسب مصارف الزكاة نفترض ان قيمة الزكاة ستقسم بين ما يوجه للاستهلاك و ما يوجه للاستثمار وعليه يمكن كتابة قيمة الزكاة التي ستوجه للاستهلاك كما يلي :

$$Rc = c\mathrm{R}$$

cR:مجموع قيم الزكاة التي ستوجه نحو الاستهلاك.

c :نسبة الوكاة الموجهة للاستهلاك $0 < \square < 1$

وعليه فان قيمة الزكاة التي ستوجه للاستهلاك تكتب كما يلي :

$$Rc = cR = cZY\left[\mu + \beta\left(1 - d - b\right)\right] - cZ\beta a + cZKn$$

3 ـ وعليه يمكن نمذجة اثر الزكاة على دالة الاستهلاك وفقا للتحليل الاتي :

ـ دالة الاستهلاك في اقتصاد لا يطبق الزكاة وعلى افتراض الضريبة معدومة T=0 وكذا التحويلات R= 0 تكتب كما يلي:

$$C_1 = a + bY$$

ـ دالة الاستهلاك في اقتصاد يطبق الزكاة تكتب كما يلي:

$$\mathrm{C_i} = C_1 + \mathrm{Rc}$$

$$\mathrm{C_i} = C + \mathrm{Rc} = a + bY + cZY\left[\mu + \beta\left(1 - d - b\right)\right] - cZ\beta a + cZKn$$

$$\mathrm{C_i} = a - (1 - cZ\beta) + cZKn + Y[b + cZ\left[(\mu + \beta\left(1 - d - b\right)\right]]$$

معادلة الاستهلاك بعد تطبيق الزكاة:

$$\mathbf{C_i} = \boldsymbol{a} - (\mathbf{1} - \boldsymbol{cZ\beta}) + \boldsymbol{cZKn} + \boldsymbol{Y}[\boldsymbol{b} + \boldsymbol{cZ}(\boldsymbol{\mu} + \boldsymbol{\beta}(\mathbf{1} - \boldsymbol{d} - \boldsymbol{b}))]$$

$0 < b < 1$ $0 < z < 1$ $0 < d < 1$

$0 < \boldsymbol{\mu} < 1$ $0 < \beta < 1$ $0 < \mathrm{c} < 1$

وعليه فان مستوى الاستهلاك بعد تطبيق الزكاة قد ارتفع و هو ما يؤدي الى تنشيط الطلب الكلي..

المطلب الثالث :نموذج قياسي لأثر الزكاة على الاستهلاك

قد انصب الاهتمام في السنوات الاخيرة على استخدام الاسلوب القياسي الاقتصادي كأحد اساليب التحليل الكمي في معالجة المشاكل و المعضلات التي تشخصها النظرية الاقتصادية، و في رسم الخطط الاقتصادية و صياغة القرارات التخطيطية ،بعد ان اصبحت الفرضيات النظرية تصاغ بشكل معادلات قابلة للقياس والاختبار بواسطة الطرق لإحصائية. وفي هذا الموضوع الذي بحوزتنا حاولنا ابراز مكانة الزكاة في الجزائر كاداة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين الزكاة و الاستهلاك للفترة ما بين(....) والذي يعد محدودا بناءا على الاحصائيات المتحصل عليها.

أولا صياغة النموذج

البداية تشير الى رموز مختلف المتغيرات و هي كالاتي:

المتغيات المفسرة تتمثل في

ـ الدخل المتاح dY

حصيلة الزكاة Z

المتعير التابع ويتمثل في:

ـ الاستهلاك C

سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بالاستهلاك واعتمدنا في ذلك على الصيغة غير الخطية (اللوغريتمية) لصياغة معادلة النموذج وهي كالأتي:

$$\mathrm{LnCPt} = \beta 0 + \beta 1 \mathrm{LnYDt} + \beta 2 \mathrm{Ln} zakat\mathrm{t} + \varepsilon$$

t: السنوات

LnCPt:لوغريتم الاستهلاك الكلي

LnYDt :لوغريتم الدخل المتاح

Ln $zakat$t:لوغريتم حصيلة الزكاة

$\beta 0$: الحد الثابت

$\beta 1$:*شعاع المعلم الخاص بالدخل المتاح*

$\beta 2$:شعاع المعلم الخاص بالزكاة

ε :شعاع الاخطاء العشوائية

نتائج تقدير نموذج أثر الزكاة على الاستهلاك

- الجدول الاول: نتائج تقدير نموذج أثر الزكاة على الاستهلاك (2003 -2016)

Dependent Variable: LNCP				
Method: Least Squares				
Date28/12/19 Time: 12:05				
Sample (adjusted): 2003 2016				
Included observations: 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.446349	1.529967	-1.598956	0.1485
LNYD	1.278303	0.159673	8.005750	0.0000
LNZAKAT	-0.131764	0.066475	-1.982170	0.0828
R-squared	0.955894	Mean dependent var		15.41557
Adjusted R-squared	0.944868	S.D. dependent var		0.398924
S.E. of regression	0.093668	Akaike info criterion		-1.671117
Sum squared resid	0.070190	Schwarz criterion		-1.562600
Log likelihood	12.19114	Hannan-Quinn criter.		-1.739521
F-statistic	86.69156	Durbin-Watson stat		**1.865557**
Prob(F-statistic)	0.000004			

Estimation Equation

$$\mathrm{LnCPt} = \beta 0 \ + \beta 1 \mathrm{LnYDt} + \beta 2 \mathrm{Ln} zakat \mathrm{t}$$

Substitud coefficients

$$\mathrm{LnCPt} = -2.44634911085 \ + 1.2783029134 \mathrm{LnYDt} - 0.131763764028 \mathrm{Ln} zakat \mathrm{t}$$

(-1.598) (8.0057) (-1.981)

R^2=0.956	N=11	
F=86.69		
$\bar{R}^2$ =0.945	DW=1.895	prob=0.000004

ثالثا :الدراسة الاقتصادية و الاحصائية للنموذج

بنفس الخطوات النموذج السابق يتم دراسة صلاحية النموذج المقدر من منظور منطق النظرية الاقتصادية و من الناحية الاحصائية ثم القياسية كما يلي :

1 - الدراسة الاقتصادية:

تشير قيمة المعامل $\beta 1$ الموجبة بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع(الاستهلاك الكلي) والمتغر المفسر(الدخل المتاح) خلال طول فترة الدراسة و تتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة ،والمنطق الاقتصادي حيث ان حدوث ارتفاع في الدخل المتاح بنسبة 1% سيولد ارتفاع في الاستهلاك بنسبة تقدر بـ 0.128% اذن المعلمة $\beta 1$ لها معنوية اقتصادية.

وتشير قيمة المعلمة $\beta 2$ السالبة بوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) والمتغير المفسر (حصيلة الزكاة) خلال طول فترة الدراسة وتتناقض هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة و المنطق الاقتصادي بان الزكاة والاستهلاك الكلي في المجتمع هما في

علاقة طردية بحيث توزيع الزكاة على الطبقة الفقيرة يرفع مستويات استهلاكها وهذا من شانه أن يعزز الطلب الكلي الذي سيقابله زيادة في العرض الكلي من خلال استخدام اكثر لعناصر الانتاج ،فالنتائج المتحصل عليها تدل على ان حصيلة الزكاة السنوية في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب الذي من شانه ان يحسن من ظروف المستهلكين و مساعدتهم على تلبية حاجاتهم.وأيضا من الاسباب الرئيسية هو ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد وضعي يقوم على مبدأ الضريبة و ليس على الزكاة ،فتقتصر الزكاة على نوع محدود من الاعوان الاقتصاديين وليس كلهم من الذين يزاولون نشاطات اقتصادية او تجارية، وعليه فان المشكل ليس في الزكاة في حد ذاتها و انما في عملية التحصيل و الانفاق.

2- الدراسة الاحصائية:

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير احصائية تهدف ال اختبار مدى الثقة الاخصائية التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام T ستيودنت واختبار المعنوية الكلية باستخدام احصائية فيشر F ومعامل التحديد المتعدد R^2

ـ اختبار معنوية المعالم:

نستخدم احصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلنات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم : $H0: \beta 0 = \beta 1 = \beta 2 = 0$

الفرصية البديلة: $H1: \beta 0 \neq \beta 1 \neq \beta 2 \neq 0$

القيمة المجدولة Ttab نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (n-k) وتساوي 11-3=8 وبالتعويض نجدها تساوي 2.306.

+ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت $\beta 0$ نلاحظ ان القيمة المحتسبة Tcal اقل من القيمة المجدولة Ttab ولدينا أدنى مستوى معنية لـ $\beta 0 = 0$ وعليه نقبل بفرضية العدم H0 اي أن $\beta 0$ غير معنوية احصائيا ولا يمكن قبول الثابت عند مستوى معنوية 5%.

+ بالنسبة لمعامل لوغاريتم الدخل المتاح $\beta 1$ نلاحظ ان القيمة المحتسبة Tcal أكبر من القيمة المجدولة Ttab ولدينا أدنى مستوى معنية لـ $\beta 1 = 0$ وعليه نرفض فرضية العدم H0 اي أن $\beta 1$ معنوي ومنه يمكن القول أن LnYDt له معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الاستهلاك الكلي خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن الدخل المتاح يؤثر على الاستهلاك الكلي.

+ بالنسبة لمعامل لوغاريتم حصيلة الزكاة $\beta 2$ نلاحظ ان القيمة المحتسبة Tcal اقل من القيمة المجدولة Ttab ولدينا أدنى مستوى معنية لـ $\beta 2$ وعليه نقبل بفرضية العدم H0 اي أن $\beta 2$ غير معنوية ومنه يمكن القول أن $\mathrm{Ln}zakat$ ليس لها معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الاستهلاك الكلي خلال فترة الدراسة وبالتاي فإن المتغير المستقل (حصيلة الزكاة) ليس له تأثير على المتغير التابع إحصائيا ربما للأسباب المذكورة سابقا.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

نستعمل معامل التحديد R^2 و اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من الجدول رقم2

+ معامل التحديد R^2

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2 = 0.956$، حيث المتغير المفسر اي حصيلة الزكاة يتحكم بـ95.6% من التغيرات التحصل على المتغير التابع مما يدل على أن هناك ارتباط قوي الزكاة والاستهلاك الكلي اما الباقي 4.4% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و المتضمنة في حد الخطأ ε.

+ اختبار فيشر

فرضية العدم : $H0: \beta 0 = \beta 1 = \beta 2 = 0$

الفرصية البديلة: $H1: \beta 0 \neq \beta 1 \neq \beta 2 \neq 0$

ويتم هذا الاختبار بمقارنة F المحسوبة والمقدرة بـ 86.69 مع F الجدولية التي نتحصل عليها من جدول فيشرعند معنوية 5% وبدرجة حرية k و $n - 2\ k$ و المقدرة بـ 4.46 ومنه نلاحظ أن Fcal أكبر من Ftab وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت ،ونقبل بالفرضية البديلة والتي

مفادها أنه يوجد على الاقل متغير واحد لا يساوي الصفر ،وهذا يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، ومنه النموذج له معنوية.

3- الدراسة القياسية

- اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول2 :اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

Dependent Variable: LNCP				
Method: Least Squares				
Date28/12/19 Time: 12:05				
Sample (adjusted): 2003 2016				
Included observations: 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.446349	1.529967	-1.598956	0.1485
LNYD	1.278303	0.159673	8.005750	0.0000
LNZAKAT	-0.131764	0.066475	-1.982170	0.0828
R-squared	0.955894	Mean dependent var		15.41557
Adjusted R-squared	0.944868	S.D. dependent var		0.398924
S.E. of regression	0.093668	Akaike info criterion		-1.671117
Sum squared resid	0.070190	Schwarz criterion		-1.562600
Log likelihood	12.19114	Hannan-Quinn criter.		-1.739521
F-statistic	86.69156	Durbin-Watson stat		**1.865557**
Prob(F-statistic)	0.000004			

Eviews 9

بما أن $P-valu(X^2)$ من الجدول تساوي0.9370 وهي أكبر من 0.05 ذلكأنه نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الاخطاء.

- **اختبار عدم التجانس:**

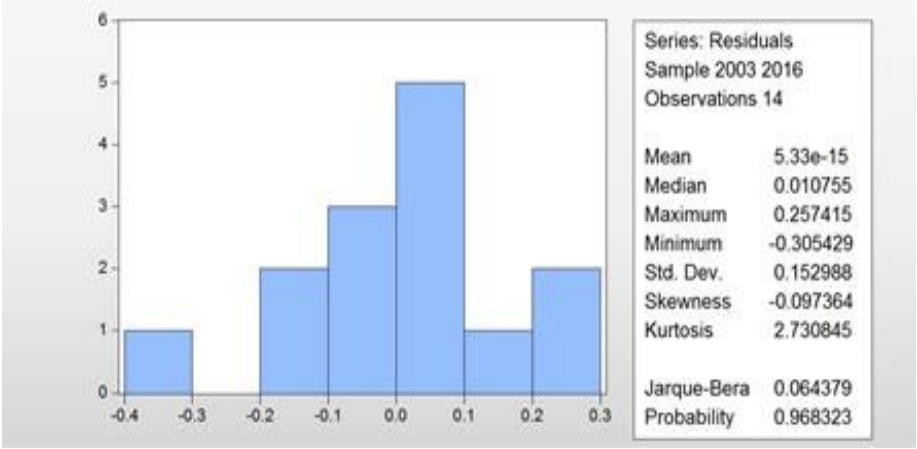
الجدول3:اختبار عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.180181	Prob. F(2,8)		0.8384
Obs*R-squared	0.474141	Prob. Chi-Square(2)		0.7889
Scaled explained SS	0.237956	Prob. Chi-Square(2)		0.8878
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 28/12/19 Time: 15:57				
Sample: 2003 2016				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.060228	0.164690	0.365706	0.7241
LNYD	-0.008753	0.017188	-0.509279	0.6243
LNZAKAT	0.004289	0.007156	0.599379	0.5655
R-squared	0.043104	Mean dependent var		0.006381
Adjusted R-squared	-0.196120	S.D. dependent var		0.009219
S.E. of regression	0.010083	Akaike info criterion		-6.128987
Sum squared resid	0.000813	Schwarz criterion		-6.020470

بما أن $P-valu(X^2)$ المحسوبة تساوي0.474141 وهي أصغر من الجدوليةعند 5% ذلك أنه نقبل فرضية العدم، أي أن النموذج لا يعاني من مشكل التجانس.

- **اختبار الاعتدالية la normalité**

الجدول 3:اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



بما أن اختبار Jarque Bera يساوي0.064379 وهو أكبر من 5% فنقبل فرضية العدم أي ان بواقي النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.

الخاتمة الفصل :

ـ للزكاة دور إنمائي مهم تقوم به في الاقتصاد ، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تمويل مختلف المتغيرات الاقتصادية وأول ما يمكن تتبع أثره هو مساهمة الزكاة في الحث على الاستهلاك فكما هو معلوم أن حصيلة الزكاة هي في الغالب موجهة للفقراء، و زكاة الدخل الموجهة لهم قوة شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية أكبر من نظيرتها عند الأغنياء وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل وينقص بنقصانه فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم وتلبية حاجياتهم ألضرورية وحيث لا مجال لخفض استهلاكهم مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق.

ـ وجود علاقة عكيبة بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) و المتغير المفسر(حصيلة الزكاة) خلال طول فترة الدراسة، وتناقض هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة و المنطق الاقتصادي بان الزكاة والاستهلاك الكلي في المجتمع هما في علاقة طردية بحيث توزيع الزكاة على الطبقة الفقيرة يرفع من مستو يات استهلاكها . وعليه فمستوى حصيلة صندوق الزكاة في الجزائر بعيدة عن واقع الثروة و النشاط الاقتصادي الجزائري ودورها وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتوازن الاقتصادي يعد محدودا بناءا على الاحصائيات التي اعتمدنا عليها.

خاتمـــــة عامـــــة

خاتمة عامة

لقد تركزت دراستنا لموضوع صندوق الزكاة محاولة للوقوف على أهمية هذه المؤسسة ودوره في تحقيق تنمية شاملة.

فالزكاة فريضة إسلامية مقدسة وثالث أركان الإسلام الخمس، أوجبها المولى عز وجل وشرعها وحث محمد صلى الله عليه وسلم على فرضيتها على الأغنياء ولهذا تفرد نظام الإقتصاد الإسلامي عن جميع النظم الاقتصادية وكانت دعامة مستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

والزكاة كجزء من هذا التفرد فهي عبادة روحية وأخلاقية ونفسية وعبر العصور الإسلامية تعددت أوجه تحصيلها وطرق جبايتها بحسب الوضع الإجتماعي والإقتصادي السائد، إلا أن الميزة المشتركة خلال الأزمة السالفة يتبين لنا أن الزكاة كانت لها دواوين خاصة وهذا ما يجعلنا نفكر بإعادة صياغة هذه البيوت والدواوين ولذا حّملت الدولة الإسلامية مسؤولياتها للإشراف والرقابة والتأكد من حصول الزكاة إلى مستحقيها المحددين في الشريعة الإسلامية.

لذا بادرت الدول الإسلامية والعربية على إنشاء هذه المؤسسات والدواوين بداية من السبعينات والثمانينات على إعتبار أن أغلب الدول كانت تحت وطأة الإستعمار والإنتداب.

والملاحظ في الوقت الحاضر أن أغلب الدول الإسلامية والعربية تولي اهتماما خاصا بهذه الفضيلة الروحية، فسعت إلى تنظيمها تنظيما جيدا من حيث الإدارة والتسيير.

وما حققته هذه الدول من إنجازات يجعلنا نحس بضرورة الإهتمام بهذه الشعيرة الدينية وعلى أحقية الدولة الجزائرية في تنظيم وتوجيه موارد الزكاة عبر القنوات السليمة والهادفة إلى تحقيق التكافل الإجتماعي بين أفراد الأمة.

لذا بادرت الجزائر إلى إنشاء صندوق الزكاة في 23 مارس 1991م، إلا أن التطبيق الفعلي له كان بداية من سنة 2002م لظروف لا تخفى على المجتمع الجزائري.

ونحن نبارك هذه المبادرة الطيبة الهادفة إلى إحياء دعامة من دعائم الدولة الإسلامية ومنحت هذه المؤسسة الدينية والإجتماعية والتي تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

وككل بداية لأي هيئة أو مؤسسة فإنه لا ينتظر منها الكثير في مراحلها الأولية على اعتبار أن ثقافة الزكاة في المجتمع الجزائري قد حجبها الإستعمار وحاربها لما تحمله من مبادئ أخلاقية تكافلية وإنسانية.

والواجب على القائمين على هذه الهيئة توفير كافة الشروط والوسائل لإنجاح هذه الشريعة وكسب ثقة المزكين عن طريق الإستشارة والإستفسار من جهة وأن تكون ظروف العمل تسير وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي ما يلي يمكننا إدراج أهم النتائج التي توصلنا إليها بناءا على المعلومات المتوفرة وكذا الإحصائيات السابقة والحالية عن صندوق الزكاة والتصورات التي تنبع من الأهداف التي يمكن أن يحققها هذا الصندوق:

1- النتائج:

- الزكاة ضريبة شرعها الله عز وجل محددة النصاب والحول والملكية التامة وهي حق الأغنياء على الفقراء والمساكين .....وتتجسد في التكافل الإجتماعي بين أفراد الأمة المسلمة.
- الزكاة ليست فقط عبادة روحية، بل تشمل أيضا على عبادة أخلاقية وتربوية تزرع المحبة والإخلاص، كون أن الفقير يجد من ينفس عنه كرب الدنيا وأعبائها وهنا يجد الأغنياء إلى جانبه.

- أثبتت التجارب أن للزكاة دور أساسي وفعال في الحد من الآفات الإجتماعية كالفقر والبطالة وكذا التقليص من المشاكل الإقتصادية كالتضخم والكساد ومحاربة الإكتناز.
- التوظيف الأمثل لموارد الزكاة يعتبر محفزا أساسيا على عملية الإستثمار ومن ثم الإنتاج وبالتالي المساهمة في الناتج الوطني إلى جانب الموارد الأخرى للدولة.
- نلاحظ تأخر الدولة الجزائرية في تأسيس صندوق الزكاة وهذا ما أدى إلى غياب ثقافة الزكاة من طرف الدولة والهيئات التابعة لها.
- مع تأسيس صندوق الزكاة سعت الدولة إلى إستثمار جزء من أموال الزكاة عن طريق القرض الحسن،إلا أنه كان من الضروري الإستغناء في المرحة الأولية عن الإستثمار للظروف الإجتماعية السائدة من جهة و حداثة صندوق الزكاة من جهة أخرى.
- لكي يكتسب صندوق الزكاة صدى إعلامي يجب على المشرفين والمسيرين لهذا الصندوق أن يجندوا كافة الوسائل المادية المتمثلة في الدعاية والإشهار.....والوسائل البشرية المتمثلة في الخبراء الإقتصاديين والماليين المتخصصين في الجانب الديني والعقائدي.

2- الإقتراحات والتوصيات:

- تنمية وتطوير آليات العمل والبرامج التي ينفذها الصندوق بصورة تساهم في إستقطاب عدد كبير من المحسنين الراغبين في تقديم زكاة أموالهم عبر الصندوق للفئات المستحقة لها.
- تكثيف الحملات التوعوية من أجل حث الجزائريين على دفع زكاتهم للصندوق والتعريف بإنجازات الصندوق من خلال نشر النتائج المحققة خلال كل سنة عبر مختلف وسائل الإعلام.
- تفعيل عمل اللجان المختصة برسم الخطط والبرامج الخاصة بالمشاريع المستقبلية التي سينفذها الصندوق.

- الإستعانة بالتجارب العربية والإسلامية في مجال تطبيق الزكاة وتوجيهها توجيها صحيحا وفق ما يقتضيه الشرع،بالإضافة إلى الكفاءات المختصة.
- إنشاء لجنة خاصة تدرس كافة طلبات المشاريع الإستثمارية من حيث المردودية المخاطرة، من أجل الإستغلال الأمثل لموارد الزكاة والتي هي ذلك الإئتمان الذي وضعه المزكون في مؤسسة الزكاة،بالإضافة إلى المتابعة الميدانية لهذه المشاريع.
- تحديث الوسائل المستخدمة في تحصيل وجباية وحفظ وصرف الأموال على المستحقين كالأنترنيت.
- عدم إدراج البنوك الربوية كوسيلة من وسائل جمع الزكاة وهذا لإعطاء المصداقية لصندوق الزكاة.
- حتى لا تصبح الزكاة بنظر المكلفين بها نموذجا آخر لإدارة الضريبة في بعض الدول والتي عادة ما تعرف بالبروقراطية وتعقد الأمور الإدارية ،من الضروري أن يكون العمال الذين يعملون بمؤسسة الزكاة ممن يوثق بكفاءتهم وأخلاقهم،حتى يتحقق القضاء على التهرب من الزكاة أو محاربة نقل عبئها إلى غير المكلف الفعلي بها،بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود وتحري السرية في حفظ المعلومات.

3- آفاق البحث:

يعتبر موضوع الزكاة أحد مواضيع الإقتصاد الإسلامي التي بدأت تنال حظا من أبحاث المفكرين وكتاباتهم في الفترة الأخيرة، بعد أن كانت ترتكز بصفة خاصة في مواضيع محدد، تنحصر أساسا في دراسة مؤسسات الزكاة وتطويرها.

وقد حاولنا في هذا البحث التذكير بفريضة الزكاة مع بيان دورها في النشاط الإقتصادي وفي توظيف الموارد الإقتصادية فيه وهذا من خلال دراسة أثرها على المتغيرات الإقتصادية المختلفة،إضافة إلى التعرض إلى أهم أهدافها وآثارها الإجتماعية على الفرد والمجتمع.

كما أن موضوع صندوق الزكاة يعتبر موضوعا جديدا على الساحة الجامعية والوطنية يستوجب منا التدقيق والتمحيص من أجل الإهتمام بهذه الشعيرة الدينية وما نتوخاه من هذه الدراسة أن يكون خلفنا من الطلبة على قدر من الوعي والشجاعة لخوض هذه المواضيع التي لها علاقة وطيدة بالتخصص من جهة والحياة اليومية من جهة ثانية.

جدول المعطيات :الوحدة مليون دينار جزائري

السنة t	الدخل الوطني المتاح YD	الزكاة zaket
2003	4497345,4	56, 122 57195
2004	5263675,3	239 ,853 99598
2005	5812989,8	508, 656 55175
2006	6215234,4	686 ,440 18746
2007	7276435,7	732 ,514 12532
2008	8916678,4	654, 451 24460
2009	10025349	936, 683 23740
2010	11149123,5	899 ,192 80857
2011	13040123,9	1 199 ,129 47074
2012	14456747,7	1 306, 642 51154
2013	13051439,9	1 294, 152 26534
2014	13239589,3	1 318, 759 81843
2015	12319335,7	1 251 ,113 38608
2016	12458224,4	1 267 ,174 88967
المصدر: -الديوان الوطني للإحصاء -وزارة الشؤون الدينية الأوقاف		

قائمـــــــة المراجـــــع

قائمة المراجع

* الكتب.

1- القرآن الكريم.

2- تفسير القرآن العظيم، الإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، المجلد الثاني، طبعة منقحة ومراجعة- بيروت- دار المفيد،1403هـ-1983م.

3-كمال خليفة أبو زيد وأحمد حسن حسين، محاسبة الزكاة، الدار الجامعية الجديدة،مصر،2002م.

4-مقدمات بن رشد، المدونة الكبرى، المجلد الأول، دار الفكر، بيروت، 1986م.

5-سيد سابق، فقه السنة، دار الفقه للإعلام العربي، المجلد الأول، الطبعة العاشرة، مصر، 1993م.

6-عثمان بن حسنين، سراج السالك، شرح أسهل المسالك، دار الفكر، الجزء الأول، بيروت،1407هـ-1986م.

7- كمال خليفة ،التنمية الإقتصادية والتخطيط الإقتصادي،الطبعة الثالثة،المملكة العربية السعودية،1978م .

8- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مكتبة الرحاب، الجزء الأول، الجزائر، 1988م.

9-فؤاد السيد المليجي وأحمد حسين علي حسين، محاسبة الزكاة، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر 2000م.

10_ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية النشر والتوزيع و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002ء

11-مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014 الطبعة الأولى

12- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى جدار للكتاب الحديث، عمان ، 2007

13-ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، الطبعة الثالثة، دار الزهران، عمان

14-عبد القادر محمد عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الاسكندرية، 1997

15-مختار متول ، النظرية الاقتصادية، الطبعة الأولى، بدون دار شر، الرياض ، 1993

16-مايكل ايد مجان، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ النشر، الرياض، السعودية، 1999

17-سامي خليل، النظرية الاقتصادية الكلية، بدون دار نشر، الكويت، 1999

19-السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر 2007

20-خالد واصف الوزي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والأردن، عمان، 2017

21-ضياء محيد الموسوي، النظرية الاقتصادية ،ديون المطبوعات الجامعية بالجزائر، 2000

22-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي

<u>* المجلات والمقالات:</u>

23- رسائل المسجد، وثيقة صادرة عن وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر 2003م، 2004م، 2005م، 2006م.

24- بختي سعاد النمذجة القياسية الدوال الاستهلاك العائلي الفترة (1979 - 1999)درسالة ماجستير جامعة الجزائر 2010

25- زروخي صباح، محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990- 2010)،مذكرة ماجستر

<u>المراجع الاجنبية</u>

26 –L.Fonfagne macroéconomie, vuibert gestion paris, 1991.

27–Bernard Bernier, Initiation à la macro–économique, Dunod, Paris, 1984

***المواقع الإلكترونية:**

28 –WWW.islamic.com.

29 –WWW.ons.dz

30 –WWW.islamonline.

31– WWW.marw.dz.